البرهان يؤكد تعزيز التعاون بين السودان والسعودية في المجالات كافة

بسم الله الرحمن الرحيم

القوات المسلحة

نصر من الله وفتح قريب

المدير العام
لواء ركن
عبدالقادر الشيخ موسى
رئيس التحرير
مقدم
مبارك يحيي يونس

الموقع الإلكتروني www.gwatmuslha.sd

E-mail gowatgowat@yahoo.com

الخميس 13 ربيع الثاني 1448هـ الموافق 24 سبتمبر 2026م | قومية شاملة | تصدر عن الإدارة العامة للتوجيه المعنوي | 12 صفحة | النسخة الألكترونية | العدد 67418

بنك أمدرمان الوطني
OMDURMAN NATIONAL BANK

أوكاش بحلة جديدة

خيارات ومزايا فريدة

- مفتاح البصمة ضمان وأمان.
- شبكة ثابتة في كل مكان.
- تحويلات لكل البنوك والشبكات.
- تسديد الفواتير ورسوم الجامعات.

وخدمات أخرى مأمونة وإمكانيات عديدة مضمونة

السودان يرفض بيان الخارجية الامريكية ويؤكد أن احترام السيادة الوطنية أساس أي مبادرة لتحقيق السلام

المليشيا المتمردة تنصلت من إلتزامات جدة واستمرت في الجرائم والإنتهاكات في إرتهان واضح لأجندات ومصالح خارجية

الصندوق الخاص للتأمين الاجتماعي بالقوات المسلحة يساهم في إعادة الإعمار بالجزيرة

البرهان يهنئ خادم الحرمين الشريفين وولي العهد بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية

بعث رئيس مجلس السيادة الانتقالي، القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، برقية تهنئة إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلاده.

وقال رئيس مجلس السيادة في برقيته: «يطيب لي، وبلادكم تحتفل بيومها الوطني السادس والتسعين، أن أتقدم لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن الشعب السوداني بأحر التهاني وأخلص التمنيات، بموفور الصحة والسعادة لجلالتكم، ولشعبكم الشقيق بمزيد من التطور والرخاء في ظل قيادتكم الحكيمة.»

وأشاد سيادته بعمق العلاقات الأخوية الوطيدة التي تربط بين البلدين، مؤكداً العزم على مواصلة ترسيخها وتعزيز مسار التعاون الثنائي المثمر في المجالات كافة، بما يحقق الأهداف المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

كما بعث رئيس مجلس السيادة ببرقية تهنئة مماثلة إلى سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، متمنياً لسموه دوام الصحة والعافية، وللشعب السعودي الشقيق التطور والازدهار، وللعلاقات بين البلدين المزيد من النمو والنماء.

الصندوق الخاص للتأمين الاجتماعي بالقوات المسلحة يساهم في إعادة الإعمار بالجزيرة

مدني: مي الأمين

اتجه الصندوق الخاص للتأمين الاجتماعي بالقوات المسلحة نحو التوسع في ولاية الجزيرة والإسهام في مشروعات إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية،

واستعرض والي الجزيرة الأستاذ الطاهر إبراهيم الخير، لدى لقائه بمكتبه اليوم وفد الصندوق برئاسة الفريق أول ركن دكتور مهندس خالد الشامي مدير الصندوق، فرص الاستثمار بالولاية وميزاتها النسبية، إلى جانب جهود الحكومة في إنفاذ مشروع مطار الولاية الذي تقدمت له تسع شركات، فضلاً عن خطط إنشاء عشر مناطق صناعية متخصصة.

ودعا الوالي الصندوق إلى توسيع إسهاماته بالولاية، خاصة في مجالات الطرق وتأهيل البنى التحتية والكهرباء، مؤكداً ترحيب حكومة الولاية باستثماراته وأنشطته الاقتصادية والتنموية.

من جانبه، أكد الفريق أول ركن دكتور مهندس خالد الشامي أن زيارة الوفد هدفت إلى الوقوف على الأوضاع وبحث مجالات التعاون، مشيراً إلى أن الصندوق يضم تحت مظلته أكثر من ١٦ شركة ومصرفاً، وأنه يتجه للانفتاح والتوسع في الولايات والمحليات لتنفيذ مشروعات داعمة للاقتصاد القومي. وأعلن الدكتور حسين سيد عبد الله مدير إدارة الموارد البشرية بالصندوق استعدادهم للإسهام في إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية وتقديم الخدمات لمنسوبي القوات المسلحة.

وزير المالية والاقتصاد والقوى العاملة الأستاذ عاطف محمد إبراهيم أبو شوك أكد جاهزية الولاية للاستثمار، في ظل اكتمال تبرئة الأراضي الاستثمارية وتيسير الإجراءات والاستقرار الأمني وتوفر البنى التحتية، مبيناً أن مقومات الولاية تفتح المجال أمام الاستثمارات الزراعية والحيوانية والصناعات التحويلية والبتروكيماويات.

وفي السياق، أوضح مفوض الاستثمار بالولاية الأستاذ أمير يحيى هارون أن الخطة الخمسية ٢٠٢٦م ٢٠٣٠م تستهدف الانتقال من الاستثمار التقليدي إلى الاستثمار الصناعي المتخصص، وذلك بإنشاء مدن للبتروكيماويات والصناعات الدوائية والآليات الزراعية والغزل والنسيج والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، إلى جانب مدينة معتوق الصناعية ومدينة للصناعات الصغيرة الممولة عبر التمويل الأصغر.

السودان يرفض بيان الخارجية الامريكية ويؤكد ان احترام السيادة الوطنية أساس أي مبادرة لتحقيق السلام

أكد السودان في بيان أصدرته وزارة الخارجية والتعاون الدولي أمس رفضه لبيان وزارة الخارجية الامريكية عن السودان واعلن تمسكه بسيادته الوطنية.

واكد البيان أن أي مبادرة للسلام يُراد لها النجاح والاستدامة ينبغي أن تنطلق من احترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه ومؤسساته الوطنية الشرعية.

وفيما يلي تورد سونا نص البيان :

جمهورية السودان

وزارة الخارجية والتعاون الدولي

مكتب الناطق الرسمي وإدارة الإعلام

بيان صحفي

شكل تمرد مليشيا الدعم السريع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م نقطة تحول في السودان والمنطقة بأسرها ، وأقرت معظم شعوب وحكومات العالم بالظلم الذي تعرض له السودان ، عدا قلة من الدول والكيانات التي تبنت رواية مختلفة وسعت لفرضها على أرض الواقع.

شاركت حكومة السودان بإيجابية في مفاوضات جدة، برعاية كريمة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أفضت إلى تفاهمات والتزامات مهمة كان من شأن الإلتزام بها إحتواء النزاع في مراحله الأولى وتجنيب الشعب السوداني المآسي الإنسانية والدمار الذي لحق به.

غير أن المليشيا المتمردة تنصلت من تلك الالتزامات واستمرت في الجرائم والإنتهاكات، في ارتهان واضح لأجندات ومصالح خارجية.

تعاملت حكومة السودان مع مساعي الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في إطار الرباعية بروح بناءة ومسؤولة رغم تحفظاتها المعلنة والمشروعة على أحد الأطراف بالنظر إلى دوره الموثّق دولياً في تغذية النزاع عبر التسليح والتمويل وتجنيد المرتزقة ، حيث ترى حكومة السودان أن أي جهد جاد لتحقيق السلام لا يمكن أن يتجاهل التدخلات الخارجية ومصادر الدعم غير المشروع للتمرد الذي يسهم في إطالة أمد الحرب.

تابعت حكومة السودان باهتمام وتقدير تصريحات فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥م ، التي أعلن فيها عزم إدارته الانخراط في جهود إنهاء الحرب في السودان، استجابة للمبادرة الكريمة التي طرحها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ، حيث عزز ذلك الإعلان آمال السودانيين في إمكانية إحداث اختراق يقود إلى سلام مستدام، ولا تزال حكومة السودان تنظر بتقدير إلى ما أبداه الرئيس ترامب من اهتمام بإنهاء الحروب، وإلى ما أكده مجدداً في خطابه أمام الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة من أهمية التحرك لإنهاء النزاعات وعدم السماح باستفحالها .

وفي ذات الوقت فإن حكومة السودان إذ ترفض بشدة البيان الصادر من الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٦م ، فإنها تتمسك بسيادتها الوطنية وتدعوها للتعاطي الإيجابي مع الحكومة السودانية كما ورد في بياناتها السابقة التي أكدت فيها إحترام السودان وسيادته الوطنية.

تشدد حكومة السودان، على أن أي مبادرة للسلام يُراد لها النجاح والاستدامة ينبغي أن تنطلق من احترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه ومؤسساته الوطنية الشرعية، وأن تعالج الأسباب التي أدت إلى استمرار الحرب، وفي مقدمتها التدخل الخارجي السالب ، كما يتعين ألا تتحول أي عملية سياسية أو تفاوضية إلى وسيلة لإضفاء الشرعية على واقع اوجدته القوة المتمردة ، أو مكافأة التمرد على جرائمه بحق المدنيين والدولة ومؤسساتها الشرعية و مساواة التمرد بها.

إن الشعب السوداني يتطلع إلى سلام عادل ودائم ينهي وجود المليشيات خارج إطار الدولة ، ويضمن حصرية السلاح على مؤسسات الدولة الشرعية، ويهيئ الظروف لعملية سياسية سودانية خالصة تلبي تطلعات الشعب السوداني في الديمقراطية والسلام والعدالة، وتحفظ وحدة البلاد وسيادتها.

وإذ تؤكد حكومة السودان أن السلام يظل خيارها وغايتها الاستراتيجية، فإنها تجدد استعدادها للتعاطي الإيجابي والمسؤول مع الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين ومنهم المملكة العربية السعودية وقطر ومصر وروسيا والصين وتركيا وباكستان وجامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والإيقاد والمجموعة الأفريقية لمجلس الأمن (A3) الذين يعملون بصدق وتجرد من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام والاستقرار في السودان، على أساس احترام سيادته وإرادة شعبه ومؤسساته الوطنية بعيداً عن الإملاءات والتدخلات الخارجية.

إنتصارات متلاحقة تعزز كرامة أهل كردفان..

القوات المسلحة.. نصر مستحق يمهد الطريق نحو التقدم وتحرير ما تبقى من أراضي كردفان ودارفور

الهجانة ساس الجيش
قيم وتقاليد تربي عليها كل من ولج باب الجندية عبر
هذه الوحدة العسكرية العريقة يتفاخر أبنائها بها وتتعالي
هاماتهم بالانتماء للقوات المسلحة الأم الروؤم التي تعلموا منها
حب الوحدة ومعاني الانتماء كل هذه المعطيات شكلت سياج منيع
لرجال الهجانة الذين تشبعوا من اعراف وموروثات الشعب السوداني
بصفة عامة وأهل كردفان خاصة لذلك كان منسوبيها كالبنيان المرصوص
يضربون كل من يحاول المساس بالوطن.. وشكلت الهجانة بوحدتها وتماسكها
شوكة حوت في وجه المليشا الإرهابية علاوة على انها كانت بمثابة الحائط
الصلب الذي تكسرت عنده مخططها العدو الهادفة لرسم واقع جديد يمثل
لها الحاضن والضامن لعملياتها الارهابية من خلال توفير الإمداد والدعم
اللوجستي والعسكري لتنفيذ اجندتها الخارجيه ولكن ارادة وعزيمة أبناء
الفرقة الخامسة مشاة الهجانة كانت صمام الامان لأهل كردفان وسطرت
اروع المواقف في الفداء والتضحية دفاعاً عن الأرض والعرض ومكتسبات
السودان وشعبه وأفدت الوطن بالغالي والنفيس مقدمة في سبيل ذلك
أرتالاً من شهداء الحق ومازالت الهجانة تمتلك زمام المبادأة في كل
محاور العمليات وتراقب الوضع الراهن بعين فاحصة لا تعرف
الفغوه وحققت انتصارات كبيره ستظل نبراس للأجيال القادمة
لتمضي على ذات النهج الذي رسم ملامحه قادتنا بكل علم
واستراتيجية عسكرية محكمة..

تقرير: محمد نور المدينة

قائد الهجانة: المليشيا تلفظ أنفاسها الأخيرة وما تقوم به ما هي إلا فرفرة مذبوح ... والدفاعات الجوية تصدت لمسيرات العدو بإحترافية وقطعت أحلام الواهمين

تفكير ايجابي

سطرت الهجانة ومتحرك الصياد والقوات المشتركة نصراً كبير في كردفان تكلل بتحرير عدد من المناطق المهمة سيكون لها دور فاعل في تغيير معادلة الحرب بالتقدم نحو بقية اراضي كردفان ودارفور لتطهيرها من دنس سرطان المليشيا الإرهابية وهذه الانتصارات العظيمة، ويؤكد أن قادتنا يخططون لمحور العمليات بكردفان ودارفور بفكر ثاقب وبعد استراتيجي يتضمن المكان والزمان وسلامة المواطن هذا التفكير الايجابي مثل السند لنجاح العمليات وتحقيق الانتصارات التي عززت من كرامة اهل كردفان.

احلام الواهمين

تكررت محاولات المليشيا لاستهداف الابيض بالمسيرات رغم ما تتلقاه من هزائم على الارض وانهيار في صفوفها .. ويؤكد أن الهجانة بالمرصاد وتراقب الوضع الراهن بعين فاحصة لاتعرف الفغوه وهم في أعلى قمم الجاهزية والاستعداد القتالي لدك وحسم المليشيا المتمردة وتصدت الدفاعات الجوية لهذه المسيرات باحترافية لتقطع احلام الواهمين.

الواجب الوطني

وجدد اللواء الركن الصديق الجيلي عبد الرحيم قائد الفرقة الخامسة مشاة (الهجانة) أن قوات الهجانة ماضية في أداء واجبها الوطني وتأمين كافة ربوع الولاية وحماية المواطنين مشدداً على استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار وطمأنة المواطنين بولاية شمال كردفان. جاء ذلك لدى تفقده جرحي العمليات برفقة عدد من رؤساء الشعب والضباط.

قال إن المليشيا تلفظ أنفاسها الأخيرة وما تقوم به ما هي الا فرفرة مذبوح. وأشاد بمجاهدات وتضحيات القوات المسلحة والقوات المشتركة ودرع السودان والمستنفرين في كافة ميادين التضحية والفداء والتي توجت بانتصارات خالدة.

رفع القدرات

وتعزيزاً لقيم الجاهزية احتفلت الهجانة بافتتاح دورة المسيرات رقم (٦) التي جاءت برعايه كريمة من قبل اللواء الركن الصديق الجيلي عبد الرحيم قائد الفرقة الخامسة مشاة. وقال العقيد الركن ابراهيم ابوبكر خاطر رئيس شعبة التدريب أن الشعبة تعمل على انفاذ السياسة التدريبية للقوات البرية وفق الخطة المرسومة بغرض رفع القدرات والمهارات لتأدية الواجب الوطني على الوجه الأكمل. واضاف اننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب تمكين الكفاءات وتطوير المهارات في مجال المسيرات. وأوضح أن الدورة تأتي استجابة لجهود القوات المسلحة في مواكبة التطور المتسارع في التكنولوجيا التقنية الحربية.

البناء الوطني

بين الانتصارات التي تحققت والتدريب المستمر تتجدد عزيمة أبناء القوات المسلحة والقوات المساندة لها في استئصال سرطان المليشيا البغيضة وتحرير كامل تراب الوطن لتمضي بلادنا شامخة تجاه التقدم والبناء الوطني.

مشيداً بما إكتسبت الدارسات من مهارات واعداً بالمساعدة في تطويرها:

الوفد التركي الزائر لمنظمة الإيثاريشيد بمنتجات الدارسات بمركز أعناب

خاص : القوات المسلحة

نظمت منظمة الإيثار الخيرية ولاية الخرطوم بالتعاون مع مركز أعناب للتدريب المهني دورات تدريبية في مجالات صناعة الصابون والمعجنات و الخبايز و منتجات الألبان و الحياكة والتفصيل وذلك بمدرسة الشهيد الطاهر بنات بالصحافة مربع ٣٣ يأتي هذا الجهد في ظل الإهتمام الذي توليه المنظمة بالمرأة وتطوير مهاراتها وتمكينها ، والعمل علي إيجاد مجتمع منتج لمجابهة الظروف الإقتصادية الراهنة، هذا وقد وقف الوفد التركي الزائر للمنظمة على الأنشطة المختلفه ، مشيداً بما إكتسبته الدارسات من مهارات واعداً بالمساعدة في تطويرها..

وقد شرف البرنامج الاستاذ خليل عمر مدير عام المنظمة والأستاذ عبدالرحيم الشعراني مدير المشروعات والأستاذ الأمين حمزة مدير فرع الخرطوم مؤكدين على الإستمرار في دعم الأنشطة وتطويرها ومن ثم قدموا الشهادات للخريجات كما طاف الحضور على معرض منتجات الدارسات المختلفة.

ركيزة البلاد وصوت الحقيقة في وجه التضليل..

الإعلام العسكري.. تعاظم المهام في وقت الشدة والصمود ضد الإنكسار..

القوات المسلحة

3

العدد 67418

الخميس

13 ربيع الثاني 1448هـ الموافق 24 سبتمبر 2026مالثاني

نصر من الله وفتح قريب

مدير التحرير
أحمد عبدالله جماع

المحرر العام
عيسى المهدي نورين

تقرير: وفاء عبدالقادر

يُعنى الإعلام العسكري بوصفه تخصص إعلامي استراتيجي بإنتاج ونشر وتنسيق المعلومات والأخبار المتعلقة بالقوات المسلحة بطريقة احترافية وآمنة، تتمثل اهدافه الأساسية تكمن في نقل الحقيقة وتزويد الجمهور الداخلي والخارجي بالحقائق والأخبار الصحيحة عن أنشطة وقدرات القوات المسلحة إضافة الي رفع الروح المعنوية وتعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد الجيش والمجتمع، بجانب التصدي للشائعات والحملات الإعلامية المعادية والدعايات المغرضة، وإعداد التغطيات الصحفية والمرئية للعمليات العسكرية والتدريب..

شكل الإعلام العسكري ركيزة أساسية في معركة الكرامة وأداة فعالة في حماية الوعي الوطني وصون الهوية

مدير التوجيه المعنوي: نواجه آلة إعلامية ضخمة تعمل على تشويه الحقائق وسنظل صوت الحقيقة في وجه التضليل

خبراء: هدف المليشيا الرئيسي لحملتها الاعلامية كسر الروح المعنوية للجندي والمواطن

جبهة إلاعلام

لم تعد المعارك تُحسم بالبندقية وحدها. ففي خضم معركة الكرامة، برزت جبهة موازية لا تقل ضراوة عن جبهة الميدان، جبهة الإعلام الحربي حيث تقف الإدارة العامة للتوجيه المعنوي بالقوات المسلحة في الصفوف الأمامية لمواجهة حرب الشائعات وتزييف الوعي التي تستهدف وحدة البلاد ومعنويات شعبه. وقد اعتمدت المليشيا المتمردة والداعمون لها منذ بداية الحرب على سلاح الإعلام كأداة رئيسية. وتركزت الشائعات في بث أخبار كاذبة عن سقوط مدن بغرض إحباط المواطنين، والترويج لانقسامات مزعومة داخل القوات المسلحة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تزييف الفيديوهات والصور.

ويقول خبراء إن الهدف الرئيسي من هذه الحملة الاعلامية الموجهة للعدو كسر الروح المعنوية للجندي والمواطن على حد سواء.

دور التوجيه المعنوي

وتعمل الإدارة العامة للتوجيه المعنوي على مدار الساعة برصد دقيق لكل ما يُبث في المنصات، تفنيد سريع وموثق للشائعات، صناعة محتوى مضاد من قلب الميدان عبر فيديوهات ولقاءات مباشرة مع الجنود، ونقل الصورة الحقيقية للرأي العام عبرالزيارات الميدانية.

تشوية الحقائق

فيما أكد اللواء الركن عبدالقادر الشيخ موسى مدير الإدارة العامة للتوجيه المعنوي أن المعركة الإعلامية مستمرة وموازية للمعركة العسكرية. وقال نحن نواجه اليوم آلة إعلامية ضخمة تعمل على تشويه الحقائق. وعهدنا مع شعبنا أن نظل صوت الحقيقة في وجه التضليل، وأن ننقل صورة الانتصارات كما هي من الميدان. وشدد مدير الإدارة العامة للتوجيه المعنوي على أن المواطن شريك أساسي في هذه المعركة، داعياً الجميع لعدم تداول أي خبر أو فيديو دون التأكد من مصدره الرسمي باعتبار أن الوعي المجتمعي هو الحصن الأقوى ضد الشائعات.

إتهاكات الملشيا

وواصل سيادته حديثة عن تجربة معركة الكرامة التي اثبتت ان الانتصار في الميدان يجب أن يقابله انتصار في معركة الوعي، فالتاريخ لا يكتبه من يملك أكبر مكبر صوت، بل من يملك الحقيقة ويدافع عنها. واضاف مدير الإدارة العامة للتوجيه المعنوي ان الإعلام العسكري هدف في حرب الكرامة الي نقل الحقيقة من الميدان ومواجهة التضليل الإعلامي المضاد ورفع الروح المعنوية للجنود والشعب اضافة الي توحيد الخطاب الوطني وتعزيز الاصطفاف خلف القوات المسلحة وكشف الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيا.

حرب نفسية مضادة

واكد سيادته ان الإعلام العسكري واجه حرباً نفسية شرسة شنتها غرف إلكترونية مدعومة تستخدم تقنيات التزييف والذكاء الاصطناعي لخلق روايات مزيفة وبث الذعر واليأس. وتمكن من كشف وتفنيد المحتوى المضلل بسرعة وشفافية و تعزيز الثقة في المصادر الرسمية عبر المصداقية والمتابعة المستمرة و إبراز بطولات الشهداء والقوات لتعزيز التماسك الوطني.

ركيزة أساسية

وقد أثبت الإعلام العسكري أنه ركيزة أساسية في معركة الكرامة، حيث لم يقتصر دوره على المتابعة فحسب، بل كان أداة فعالة في حماية الوعي الوطني وصونٍ الهوية، مساهماً بذلك في الصمود الأسطوري الذي سطره الشعب والجيش في وجه أعتي مؤامرة استهدفت وجود الدولة.

ملحمة السيادة الوطنية.. حين يكتب التاريخ بدماء الشهداء ويسقط الخونة والعملاء

جيشنا الباسل والمشتركة والمستنفرون لبوا نداء الارض والعرض في ملحمة الكرامة وأثبتوا أن إرادة الشعوب الحية لا تموت مهما اشتدت المحن

لا تملك الأقلام الحرة وهي تقف على تخوم هذا المنعطف التاريخي المصيري الذي يعبره وطننا الأبي، إلا أن تغمس حبرها بدموع الثكالى وأناتى الجرحى وصرخات النازحين، لتخط وثيقة فكرية ووطنية كبرى لا تقبل المهادنة ولا تعرف الانكسار. إن السودان، هذا العملاق الأفريقي العربي الذي يتوسد قلب القارة ويهز أركان الإستراتيجيات الإقليمية والدولية، يتعرض اليوم لمؤامرة كونية دنيئة، هندستها غرف الأجهزة الاستخباراتية الإمبريالية ونفذتها أدوات رخيصة من المرتزقة والمليشيات الإرهابية، وسعت لتغطيتها قوى سياسية مدنية أدمنت الرضوخ وتجارة الدم واللهاث خلف سراب السلطة..

بقلم: ذوالنورين الريح

ستظل القوات المسلحة صمام أمان الوطن وتماسكه حين تتهاوى الدول من حولنا وتتساقط الأنظمة

يتعرض السودان لمؤامرة دولية كبرى من الإمبريالية والمرتزقة والمليشيات الإرهابية وقوى سياسية أدمنت الرضوخ وتجارة الدم واللهاث خلف سراب السلطة

السد المنيع

إن القوات المسلحة السودانية لم تكن يوماً مجرد ثكنات عسكرية أو بندقية تؤدي واجباً، بل هي الكيان الوجودي الأوحد الذي حفظ لهذا الوطن تماسكه حين تهاوت حولنا الدول وتساقطت الأنظمة كدُورِ الورق. إن جيشنا الباسل، ومعه القوة المشتركة الباسلة، والمستنفرون الذين لبّوا نداء العرض والأرض في ملحمة الكرامة الخالدة، قد أثبتوا أن إرادة الشعوب الحية لا تموت مهما اشتدت المحن.

خط أحمر

إن المساس بالمؤسسة العسكرية أو محاولة النيل من هيبتها ورموزها هو خيانة وطنية عظمى ونسف متعمد لركائز الدولة.

إرث الشهداء

إن دماء الأبطال الذين رووا تراب الطاهرة في الخرطوم، وجزيرة الفداء، ودارفور، وكردفان، وكل شبر من أرض الوطن، هي الأمانة المقدسة التي تحرم المساومة عليها أو بيعها في سوق المزايدات السياسية الرخيصة.

محاولات بائسة

لقد كشفت حرب الكرامة عن زيف شعارات بعض النخب السياسية، وفي مقدمتها تحالف «قحت» ومن سار في فلكهم، ممن أثبتوا بالدليل القاطع والتجربة المريرة أنهم عاجزون عن إدارة مؤسسة صغيرة، فضلاً عن قيادة دولة بحجم وعمق السودان. لقد انخرط هؤلاء في محاولات بائسة لشرعنة المليشيات الإرهابية، ومساواة الجيش الوطني المدافع عن عرضه بالمرتزقة والقتلة، في سقوط أخلاقي وسياسي لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً له.

إعادة تدوير الفشل

إن الشعب السوداني العظيم الذي دفع دمه ثمناً لحريته واستقراره، لن يقبل البتة بـ «تسويات هشة» أو مؤامرات غرف الحوار المشبوهة التي تستهدف إعادة رموز الفشل إلى واجهة المشهد السياسي على أشلاء الأبرياء.

لا تفريط في القرار الوطني: إن أي حوار أو مسار سياسي لا يبدأ بالاعتراف الكامل بفضل القوات المسلحة، ولا ينطلق من حقوق الشهداء والمهجرين واللاجئين، هو حوار باطل وميت، ومصيره إلى المزبلة التاريخية.

دور الإعلام الوطني

في هذه الحرب الوجودية، لا مكان للحياد السلبي ولا للرمادية الباهتة. الإعلام الوطني الحر هو خط الدفاع الأول عن المشروع الحضاري والسيادي للدولة. إن واجبنا كإعلاميين وصحفيين سودانيين يحتم علينا:

تعرية المخططات الإقليمية والدولية التي تدعم المليشيات وتمول آلة القتل والدمار بالمال والسلاح والغطاء الدبلوماسي المشبوه.

توثيق البطولات الأسطورية التي يسطرها ضباط وجنود القوات المسلحة في كل محاور النضال.

التصدي بحزم لكل الأبواق المأجورة التي تبث سموم الإحباط وتخدم أجندات العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الميثاق الوطني

فليعلم العالم أجمع، وليسمع القاصي والداني: إن السودان للسودانيين وحدهم، بلا وصاية أجنبية ولا إملاءات خارجية، ولا مكان فيه لمن باعوا الوطن بثمن بخس. سنظل نكتب بالدم والكلمة الحرة، حراسةً لسيادتنا، ووفاءً لدم الشهداء الأطهار، ودعماً لا يلين لجيشنا الأبي، حتى يرتفع علم السودان خفاقاً طاهراً على كل شبر من دنس المرتزقة والعملاء.

القوات المسلحة تستعرض مقال البرهان في مجلة فورين بوليسي بعنوان «كيف يتحقق السلام في السودان؟»

في وقت يستعر فيه أوار الحرب في السودان وتتزايد الدعوات الدولية إلى وقف القتال والتوصل إلى تسوية سياسية، طرح رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان رؤية متكاملة للخروج من الأزمة تعتمد على الشرعية الدستورية والحلول الوطنية الخالصة.

وكتب في مقال نشرته مجلة فورين بوليسي الأمريكية تحت عنوان «كيف يتحقق السلام في السودان؟» أن رؤية الحكومة الانتقالية التي يقودها تقوم على تثبيت سلطة الدولة، وإنهاء وجود القوات المسلحة الموازية، وإتاحة المجال أمام السودانيين لتحديد مستقبل بلادهم عبر مسار سياسي وانتخابات تشرف عليها جهات دولية.

ورغم أن البرهان يؤكد في طرحه –الذي يتزامن مع انعقاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك– أن الحكومة التي يقودها «انتقالية وغير مثالية»، فإنه يرى أنها تظل «السلطة الشرعية لدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة»، وأنها تقبل الاحتكام إلى معايير القانون الدولي وخضوعها للمساءلة وفقا لها.

ويستند المقال في هذا السياق إلى موقف مجلس الأمن الذي أعاد –بحسب النص– التأكيد على «سيادة السودان واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه»، في مقابل رفض تام لأي مشروعية لقوات الدعم السريع التي يصفها بالمليشيا.

وقال إن الشعب السوداني يدرك هذه الحقيقة أيضا، مضيفا أنه «حيثما تتقدم قوات الدعم السريع، يفر الناس، وحين تُستعاد سلطة الدولة، يعود الناس إلى ديارهم». وأشار إلى أن ما يقرب من ٤ ملايين سوداني عادوا إلى الخرطوم، وولايتي الجزيرة وسنار، عقب انسحاب تلك القوات منها، مقابل موجات النزوح الجماعي التي ترافق تقدمها.

أولويات الخطة الأربع

ويكشف البرهان في مقاله عن خطة قدمتها الحكومة إلى مجلس الأمن الدولي تهدف إلى إرساء وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق انتقال يفضي إلى حكم شامل يشارك فيه المدنيون.

وتقترح الخطة أيضا أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف والمساعدة في إخراج المقاتلين والأسلحة من المناطق المدنية، مما يمهد «طريقا واضحا» نحو التسوية لكي تتمكن الدولة من ممارسة الحكم في بيئة سلمية. وفي تصور رئيس مجلس السيادة الانتقالي أن ترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار ينبغي أن تستند إلى «جيش وطني واحد تحت إشراف مدني»، بدلا من «تشكيلات مسلحة موازية تتنافس في الولاءات ومصادر التمويل».

كما شدد على ضرورة أن ينبثق الحل عن حوار وطني سوداني خالص، وأن يُصاغ الدستور القادم بأيادٍ سودانية بحتة بعيدا عن أي إملاءات خارجية، وصولًا إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومراقبة دوليا تضمن انتقالا سلسا ومستداما للسلطة يعيد القرار السياسي إلى الشعب السوداني، الذي قال إنه دفع فاتورة باهظة لهذه الحرب.

وانتقد المقال بشدة تجارب الهُدَن السابقة، معتبرا إياها ثغرات استغلتها قوات الدعم السريع وداعموها لإعادة تنظيم صفوفهم، بينما تراجع الاهتمام الدولي، وهو ما جسدته بوضوح المآسي الإنسانية مثل مجزرة الفاشر.

وفي المقابل، لفت البرهان إلى التناقض الصارخ بين طرح الحكومة الشرعية لخطة سلام مستدامة وبين تعهد قيادات المليشيات بمواصلة القتال لعقود، مما يضع المجتمع الدولي أمام خيار أخلاقي وقانوني حاسم بين دعم سيادة الدولة أو التورط في مساواة زائفة تكرس حربا أبدية.

واختتم رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني مقاله بدعوة صريحة موجهة إلى المجتمع الدولي بمناسبة انعقاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة للتركيز على ٤ أولويات رئيسية تقوم على دعم الخطة المقدمة لمجلس الأمن، وتجفيف منابع تمويل وخطوط إمداد قوات الدعم السريع المتورطة في قتل المدنيين، ومساندة جهود الأمم المتحدة في مراقبة وقف إطلاق النار المرتقب، وترك مساحة كافية للفاعلين السياسيين في السودان لتقرير مستقبلهم بأنفسهم دون وصاية من عواصم بعيدة.

يابرهان..أركل التأشيرة بقوة...أنت الآن من الرموز العالمية

بالواضح

فتح الرحمن النحاس

لأنهم لايعترفون بإرادة الشعوب، ولأنهم لايريدون أن نحكم (بإرادتنا) ولأنهم، ويفضلون أن تكون قيادة الدول (مطأطأة الرؤوس) وتحت إمرتهم، لذلك لاغرو أن يضعوا السودان وقيادته في مرمي (عدوانيتهم) التي تمثل العنوان (البارز) في علاقاتهم مع دول العالم خاصة التي تقع ضمن توصيف دول (العالم الثالث)..واليوم يغيظهم أن ينتصر السودان علي المليشيا الإجرامية، التي (دججوها) بأحدث الأسلحة، فغدت الاسلحة (غنيمة) لجيشنا و(اندفن) ملاقيط التمرد تحت الأرض..ولأن البرهان هو (سر النصر) بما لديه من (كفاءة) عسكرية و(احترافية) عالية في إدارة الحرب.

ولأنه الآن علي لسان كل الشعب (فخراً وتلاحماً)، ولأنه يمشي مع إيقاع الشعب و(ينحني) لنبصات إرادته الحرة، ويعلي منها وهو متمسك (برغبة) الشعب في إكمال (إبادة التمرد) ويعلنها في كل مرة أنه يرفض (الحلول المستوردة) وأن مايريده الشعب هو برنامجه الذي لن يحيد عنه، لذلك علينا أن ننتظر منهم (المكايدة) ويالها من مكايدة رخيصة أن يساوموا مشاركته في اجتماعات الأمم المتحدة (بتاشيرة) لدخول (أمريكا)، لن تنتقص منه شيئاً لأنها مجرد (فيزا) لم يكتب عليها أن من ياخذها سيدخل بها لكل (قلوب العالم) وسيكتب علي (جبينه) أمام العالم أن (ترمب وبولس) راضيان عنه..!!

فعلوها من قبل مع الرئيس السابق، ولم تنتقص من (قدره) شيئًا ولم تحرمه من أن (يتنفس) الهواء الطبيعي بل زاد وهج وطنيته بين شعبه وهو يطلق عبارته الشهيرة (المتغطي بأمريكا عريان)..وعلي كل فإن لجوء دولة عظمي مثل أمريكا لأستخدام تاشيرات الدخول إليها (بنداً) من بنود سياستها الخارجية

تعاقب به رؤساء وتستخدمه (شرطاً) من شروط تفرضها عليهم، فهذا السلوك يقلل من (قيمتها) في نظر شعوب العالم و(يحط) من مستوي سياستها الخارجية، فتفهم علي أنها سياسة مرسومة لخلق (الأزمات) حول العالم، أما أن تظن أمريكا أن منعها

(سيقتل) البرهان فنقول له انعم (بطول عمر) يابرهان وطب (فخراً) بين شعبك الذي (فوضك) بالأغلبية الكاسحة لقيادته، ثم مابين يديك من جيش (مطبوع) علي عراقة التأريخ الخصيب و(الكفاءة) العسكرية والإنتصارات..(فاركل) يابرهان هذه التاشيرة بقوة ولاتتردد..!!

ثم إن كانت أمريكا تري في المنظمة للدولية (كياناً) من أملاكها الخاصة، فعليها أن تعلن ذلك (صراحة) ثم توقع علي شهادة (وفاتها) بعد إنتظار طال في غرفة (الإنعاش).

فتلك الشهادة (مكتوبة أصلاً) وتنتظر التوقيع النهائي عليها من أمريكا التي طالما ظلت (توظفها) في حلول المشكلات حول العالم بما (يتوافق) مع سياساتها الخارجية القائمة علي (الوصاية) والأستبداد،فتأتي الحلول المرجوة (كسيحة) ومصممة ضد إرادة الشعوب والشواهد كثيرة..!!

السودان.. تعاهدنا أن نعود ويعود الوطن حراً أبياً ، عدنا وإنتصرنا

نحو عالم جديد

نبيل محمد الحاج

عدنا إلى بلادنا بعد غياب طويل، وبعد تلك الأيام المريرة التي حملنا فيها الوطنَ في القلب. نحلم بالعودة إلى البيت والحَيّ والجيران، إلى الأهل والأصدقاء، إلى السودان الذي لم يغادرنا يومًا وإن غادرناه قسرًا. عدنا، وحمدًا لله على السلامة، إلى الأرض التي أحببناها، وإلى وطنٍ تعاهدنا أن نعود إليه حرًّا أبيًّا.

لم تكن العودة مجردَ عبور من بوابة مطار، ولا مجرد رحله بالباص ووصول إلى مدينة أو بيت؛ كانت وعدًا قطعناه على أنفسنا في ليالي الغياب، حين كان الوطن ينزف، وحين كان كثيرون يظنون أن العودة أصبحت حلمًا بعيد المنال. تعاهدنا أن نعود ويعود الوطن معنا، وأن تظل رايته مرفوعة، وأن يستعيد السودان عافيته وكرامته وسيادته. واليوم، ونحن نطأ أرض الوطن من جديد، نقولها بثقة عدنا.. وانتصرنا.

عدنا رغم كل من راهن على غيابنا، ورغم كل قبيح «محبط» تحدث في وسائل الإعلام ووسائل التواصل عن استحالة العودة. عدنا رغم المعتدين، ورغم الذين أرادوا أن يجعلوا من الحرب طريقًا لاقتلاع الدولة وتمزيق المجتمع وإطفاء جذوة الأمل في نفوس السودانيين. عدنا لأن الوطن لا يُختصر في ظرف عابر، ولا تسقطه المؤامرات، ولا يستطيع المعتدي مهما بلغت قوته أن يمحو من وجدان شعبٍ كامل حقه في أرضه وتاريخه ومستقبله.

وفي عرفنا الوطني، تعلّمنا أن من أول فروض الوفاء للوطن احترام جيشه؛ حارسه وفارسه، والساهر على سيادته وأمنه. فالدولة التي تفقد أمنها تصبح مكشوفة أمام الطامعين، والوطن الذي لا يملك قوة تحمي حدوده ومؤسساته ومواطنيه يظل عرضة للاعتداء. ولذلك فإن بناء الدولة واستعادة الأمن وحماية السيادة ليست ترفًا سياسيًا، وإنما مسؤولية وطنية لا تحتمل المساومة.

لقد عرف اهلنا، خلال هذه المحنة، قيمة الأمن حين غاب، وقيمة الدولة حين تعرضت مؤسساتها للانهيار، وعرفوا أن حماية الوطن ليست كلمات تُقال في المنابر، وإنما مسؤولية وتضحيات ودماء وأرواح دفعها رجال وقفوا في وجه الخطر.

ومن هنا، فإن المرحلة المقبلة لا تحتمل العودة إلى صخب السياسة الفارغ، ولا إلى المناكفات التي تستنزف الوطن، ولا إلى الحسابات الحزبية الضيقة التي تتقدم على مصلحة السودان. لقد كشفت الحرب الكثير من المواقف، وأظهرت من وقف مع الدولة في محنتها، ومن اختار مواقع أخرى، ومن جعل من المأساة مادة للصراع السياسي والإعلامي.

لقد بدأت هذه الحرب على السودان في واحدة من أقسى صفحات تاريخه الحديث؛ نزوح وتشريد، فقدان للممتلكات، تدمير للمؤسسات، وتعطيل للخدمات الأساسية، بينما تابع العالم صور المأساة عبر شاشاته ووسائل اتصاله الحديثة. وكان المواطن السوداني هو الذي دفع الثمن الأكبر، وهو الذي حمل جراحه وصبره، ثم عاد اليوم يبحث عن بيتٍ يجد فيه ما تبقى من ذاكرته، وعن مدرسة تعود إليها أبناؤه، وعن مستشفى يجد فيه العلاج، وعن شارع تعود إليه الحياة.

واليوم نعود ونحن نعرف حجم الخسائر من الساس إلى الرأس. نعرف أن البيوت تحتاج إلى إعمار، وأن المدارس والمستشفيات والمؤسسات تحتاج إلى إعادة تأهيل، وأن الكهرباء والمياه والخدمات تحتاج إلى جهد كبير، وأن الاقتصاد يحتاج إلى نفس طويل حتى يستعيد عافيته. لكننا عدنا أيضًا ونحن نعرف أن البدايات الصعبة لا تعني نهاية الطريق. ومن يعرف حجم الجرح، يعرف قيمة الشفاء.

إن مسؤولية الدولة في هذه المرحلة كبيرة؛ فهي مطالبة بإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإحياء الحياة اليومية للمواطن، واستعادة الخدمات، وحماية الحدود، وترسيخ الأمن، وتهيئة الظروف لعودة الملايين إلى ديارهم، ثم الانتقال بالسودان من مرحلة النجاة إلى مرحلة البناء والإنتاج. وهذه ليست مهمة الحكومة او الدولة وحدها، بل مسؤولية مجتمع كامل.

فالبلاد لن تُبنى بالبيانات والخطب، ولن تنهض بالشعارات وحدها؛ وإنما بالعمل، والإنتاج، والتعليم، والزراعة، والصناعة، والاستثمار، وإعادة الثقة في مؤسسات الدولة.

سنزرع ونصنع ونتعلم ونبني ونعبر. سنحوّل الألم إلى طاقة للعمل، والخراب إلى ورشة إعمار، والعودة إلى بداية جديدة. سنعيد فتح المدارس، ونعمر المستشفيات، ونصلح الطرق، ونعيد تشغيل المصانع، ونستخرج من أرض السودان خيرها، ونضع الإنسان السوداني في قلب مشروع النهضة القادمة.

وسنتجاوز الغلاء وصعوبة الحياة كما تجاوزنا محنة الحرب والتشرد. الطريق لن يكون سهلاً، لكن الشعوب التي تصمد في المحن تستطيع أن تبدأ من جديد إذا امتلكت الإرادة، وأدركت أن المستقبل لا يُمنح، وإنما يُبنى. لقد تعلمنا كذلك ألا ننخدع بالموهنين فى الوسائط مرة أخرى و بكل خطاب يرفع شعارات براقة بينما يقود إلى الفوضى، وألا نسمح بتحويل الشباب إلى وقود لصراعات سياسية جديدة. الاختلاف السياسي حق، والنقد حق، والمعارضة السلمية حق، ولكن الوطن والدولة والمجتمع خطوط لا ينبغي أن تتحول إلى ساحات مفتوحة للفوضى أو العنف أو الارتهان للخارج.

والدولة، في المقابل، مطالبة بأن تجعل القانون هو الفيصل؛ فلا إفلات من العقاب لمن ارتكب جريمة، ولا عقوبة بلا قانون، ولا ثأر خارج مؤسسات العدالة. فالسودان الذي نريده بعد الحرب ليس سودان الانتقام، وإنما سودان القانون والمؤسسات والحقوق والواجبات. لن نتنازل عن سيادة وطننا، ولن نقبل أن تُفرض على السودان إرادة من الخارج تنتقص من قراره أو تمس وحدته أو موارده أو مستقبله. وسندافع عن مصالحنا بالعقل والإرادة، وبالسياسة والدبلوماسية، وبالاستفادة من علاقاتنا مع الأشقاء والأصدقاء، وبناء الشراكات التي تخدم السودان وشعبه.

فكما استطعنا أن نستعيد مدننا وقرانا ومؤسساتنا، نستطيع أن نستعيد اقتصادنا، وأن نعيد بناء مجتمعنا، وأن نفتح صفحة جديدة عنوانها العمل والاستقرار والسلام. لقد كانت الحرب امتحانًا قاسيًا، لكنها كشفت كذلك معدن الناس ، وأظهرت أن الوطن، رغم الجراح، ما زال قادرًا على النهوض.

عدنا إلى بلادنا، لا لنقف طويلًا أمام الخراب، وإنما لنبدأ البناء. عدنا إلى بيوتنا وأحيائنا وأهلنا، ووجدنا أن الوطن يحتاج إلى كل يدٍ مخلصة، وكل عقلٍ قادر، وكل قلب يحب السودان.

تعاهدنا أن نعود، وها نحن عدنا. وتعاهدنا أن يعود السودان حرًّا أبيًّا وعاد منتصرا

واليوم تبدأ المرحلة الأصعب والأجمل أن نحول الانتصار في الميدان إلى انتصار في البناء، وأن نحول العودة إلى نهضة، وأن نجعل من السودان وطنًا يستحق.

فالسودان لم يعد فقط إلى أبنائه؛ بل عاد أبناؤه إليه، وهذه المرة لن نتركه للغائبين ولا للمتربصين.. سنبنيه بأيدينا، ونحميه بإرادتنا، ونورثه لأبنائنا وطنًا حرًّا أبيًّا.

ولكم منى فائق التقدير والاحترام.. كونوا بخير.

بقلم

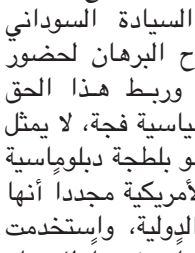

حسن الدنقلاوي

سقوط الحصانة الدولية: كيف تحولت الأمم المتحدة إلى شرفة خلفية للخارجية الأمريكية؟

في سقطة تاريخية غير مسبوقة تكسر كافة الأعراف الدبلوماسية والمواثيق الدولية، سقطت منظمة الأمم المتحدة رسمياً في اختبار سيادتها واستقلاليتها، متخلية عن جوهر رسالتها الكونية التي أسست من أجلها. لم يعد منبر نيويورك منصة حرة لالتقاء قادة العالم وحكومات الشعوب، بل تحول بائساً إلى مجرد نافذة ضيقة لتوزيع تأشيرات الدخول وفق الأهواء الأمريكية، ومرآة فاضحة لغطرسة إمبراطورية تعبث بالقانون الدولي متى شاءت وكيفما أرادت.

إن القرار الأمريكي المشين برفض منح تأشيرة الدخول لرئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان لحضور اجتماعات الجمعية العامة، وربط هذا الحق القانوني والأممي بشروط سياسية فجة، لا يمثل مجرد تعسف إجرائي، بل هو بلطجة دبلوماسية سافرة. لقد أثبتت الإدارة الأمريكية مجدداً أنها لا تقيم وزناً للمؤسسات الدولية، واستخدمت سيادة الدولة المضيفة سلاحاً رخيصاً للابتزاز السياسي، رافعةً علم الغطرسة لفرض أجنداتها العدائية على وفود ورؤساء الدول المستقلة.

إن اشتراط وقف إطلاق النار المقترن بالرضوخ للإملاءات الخارجية، إنما هو محاولة يائسة لإنقاذ مليشيا متمتعة بالدعم الإقليمي والدولي بعد أن كسرت شوكتها ميادين القتال.

وفي مواجهة هذا السلوك البربري والهمجي، تقف منظمة الأمم المتحدة موقف المتفرج العاجز، بل والمشارك الضمني بصمتها المريب. لقد تخلت الأمم المتحدة عن مسؤوليتها القانونية والأخلاقية بضمان حضور كافة ممثلي الدول الأعضاء على قدم المساواة، لتفقد بذلك جوهر عملها وتتحول إلى مجرد تابع ذليل يأتمر بأمر واشنطن. هذا العجز المتكرر يفتح الباب أمام سابقة خطيرة تهدد النظام الدولي بأسره، وتنزع عن المنظمة الدولية آخر أوراق توتتها.

إن ما جرى ليس بمعزل عن المخططات الإقليمية الخبيثة؛ فأبوظبي وواشنطن تواصلان تسخير كافة المنابر الدولية لتحويلها إلى ساحات حرب سياسية ودبلوماسية ضد السودان، محاولتين تحقيق ما عجزت عنه أدواتهم الميدانية على الأرض. غير أن الإرادة الصلبة للشعب السوداني وقواته المسلحة تظل صخرة تكسر أمامها كل مؤامرات الاستسلام المقنّع.

إن رفض الرئيس البرهان لهذه الشروط المذلة يعبر بصدق عن نبض الأمة السودانية التي ترفض الوصاية والابتزاز. وإذا كانت الولايات المتحدة تتوهم أن بإمكانها حجب صوت السودان بحرمان رئيسه من التأشيرة، فإنها بذلك لا تضعف السودان، بل تعلن بوضوح موت مصداقية المنظمة الدولية.

سيستمر السودان، حراً أبياً، يخوض معركة كرامته ووجوده، وسينتصر بإرادة أبنائه، ولو على أنقاض دبلوماسية عالمية فقدت بصرها وبصيرتها.

ظلت المليشيا المتمردة ترتكب جرائم حرب منذ بدء عدوانها الغاشم على القوات المسلحة والوطن (القوات المسلحة) عبر تعاون وثيق مع أحد مراكز الداراسات الوطنية توثق لتلك الجرائم التي ظل ينكرها كل من له صلة بدعم التمرد خاصة حاضنته السياسية قحت فجاءت (الحقيقة) لتكشف زيف ذلك النكران .... بين يدي القاريء جزء من جهد (الحقيقة) ولندع الحكم على فراسته وحكمته

الحقيقة Al-Hakika

كما تسلط "الحقيقة" الضوء على المأساة الممتدة في كردفان وشمالها، متتبعة موجات النزوح القسري لمئات الآلاف، وممارسات احتجاز المدنيين وابتزاز ذويهم التي تحولت إلى تجارة ممنهجة، فضلاً عن التوثيق الأممي لتدمير قطاع التعليم ومؤسساته. وتكشف هذه التوثيقات حجم ازدواجية المعايير الدولية التي تغض الطرف عن دماء الضحايا في السودان بينما تتعاطى بحزم مع ملفات أخرى.

إن هذا العدد ليس مجرد رصد صحفي للانتهاكات، بل هو وثيقة إدانة تاريخية ومسؤولية أخلاقية تضع المجتمع الدولي والمؤسسات العدلية أمام اختبار مفصلي: إما الانتصار لقيم الحق والعدالة، أو الارتهان لمصالح النفوذ. تفتح "الحقيقة" صفحة جديدة من التوثيق الصارم، لتظل صوت الضحايا الشاهد على المأساة، والمنادي بعدالة ناجزة لا تسقط بالتقادم.

الحقيقة Al-Hakika

Al-Hakika also sheds light on the unfolding tragedy in Kordofan and its northern areas, tracking waves of forced displacement affecting hundreds of thousands. It highlights the detention of civilians and the extortion of their families—practices that have morphed into a systematic trade—alongside UN documentation detailing the destruction of the education sector and its institutions. These records expose the double standards of the international community, which turns a blind eye to the bloodshed in Sudan while addressing other issues with firmness. This issue is not merely a journalistic record of violations; it is a historic indictment and a moral imperative that confronts the international community and judicial institutions with a pivotal test: either to uphold the values of truth and justice or to remain beholden to the interests of power. "Al-Hakika" opens a new chapter of rigorous documentation, remaining the voice of the victims—a witness to the tragedy and an advocate for swift justice that is not subject to a statute of limitations.

الحقيقة تـوثـــق ...

تقرير بحثي يكشف تغذية إثيوبيا لحرب السودان وسط صمت دولي وأفريقي

٢٦ أغسطس ٢٠٢٦

كشف مختبر البحوث الإنسانية بجامعة "ييل" الأمريكية عن تحركات وتصعيد عسكري لافت داخل قاعدة الجيش الإثيوبي بمدينة أسوسا المحاذية للحدود السودانية. خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أغسطس، وسط اتهامات متزايدة لأديس أبابا بمواصلة تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لمليشيا الدعم السريع. وفي ظل صمت وموقف متجاهل من الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

وأكدت الصور والبيانات المأخوذة بواسطة المختبر عن تضاعف المعدات العسكرية بالقاعدة بشكل غير مسبوق، حيث تم رصد:
١٠٠ عربة دفع رباعي جديدة تتوزع على ٣ مناطق تمركز (بزيادة بلغت ٦ أضعاف المعتاد)، من بينها ٥ عربات محملة بأسلحة ثقيلة و١٥ ناقلة جند مدرعة.

الحقيقة Al-Hakika

Al-Hakika Documents

A research report reveals Ethiopia fueling Sudan war amidst international and African silence

August 26, 2026
The Humanitarian Research Lab at Yale University has revealed significant military movements and escalation at the Ethiopian army base in the city of Assosa—located near the Sudanese border—between August 23 and 28. These developments occur amidst mounting accusations that Addis Ababa continues to provide logistical and military support to the Rapid Support Forces (RSF) militia, all while the African Union and the United States maintain a stance of silence and indifference.

Images and data obtained by the lab confirmed an unprecedented surge in military equipment at the base, with the following observed:
• 100 new 4x4 vehicles distributed across three staging areas (a sixfold increase over normal levels), including five vehicles mounted with heavy weaponry and 15 armored personnel carriers.

ظلت المليشيا المتمردة ترتكب جرائم حرب منذ بدء عدوانها الغاشم على القوات المسلحة والوطن (القوات المسلحة) عبر تعاون وثيق مع أحد مراكز الداراسات الوطنية توثق لتلك الجرائم التي ظل ينكرها كل من له صلة بدعم التمرد خاصة حاضنته السياسية قحت فجاءت (الحقيقة) لتكشف زيف ذلك النكران .... بين يدي القاريء جزء من جهد (الحقيقة) ولندع الحكم على فراسته وحكمته

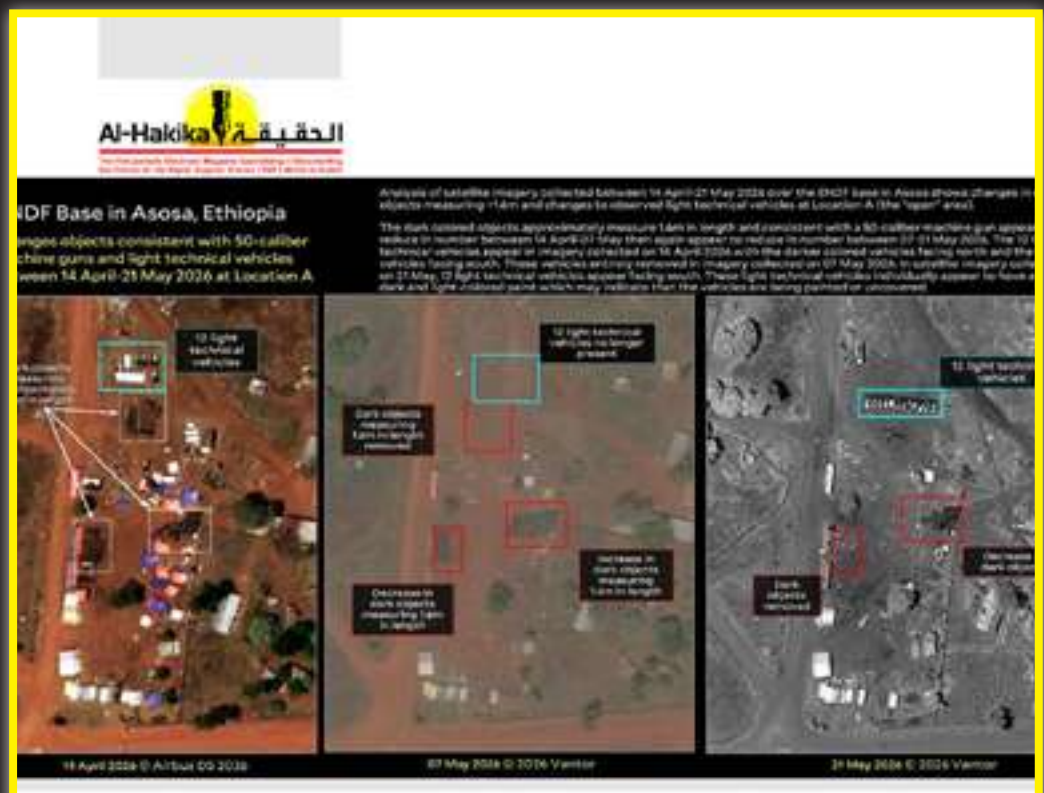

• The arrival of five massive vehicle transporters and 14 trailers-transport capacity sufficient to mobilize a fully equipped ground force of 750 to 1,000 troops.

• 15 supply containers and 8 new trucks, alongside the completion of a 70-meter-long strategic storage hangar, in addition to 60 shipping containers spotted in the area since last June.

These complex field movements along Sudan's eastern borders raise serious questions regarding the nature of Ethiopia's role in fueling the war. Meanwhile, the international community and the African Union face widespread criticism for their lack of a decisive stance on the military supplies that are exacerbating the humanitarian crisis and prolonging the conflict in Sudan.

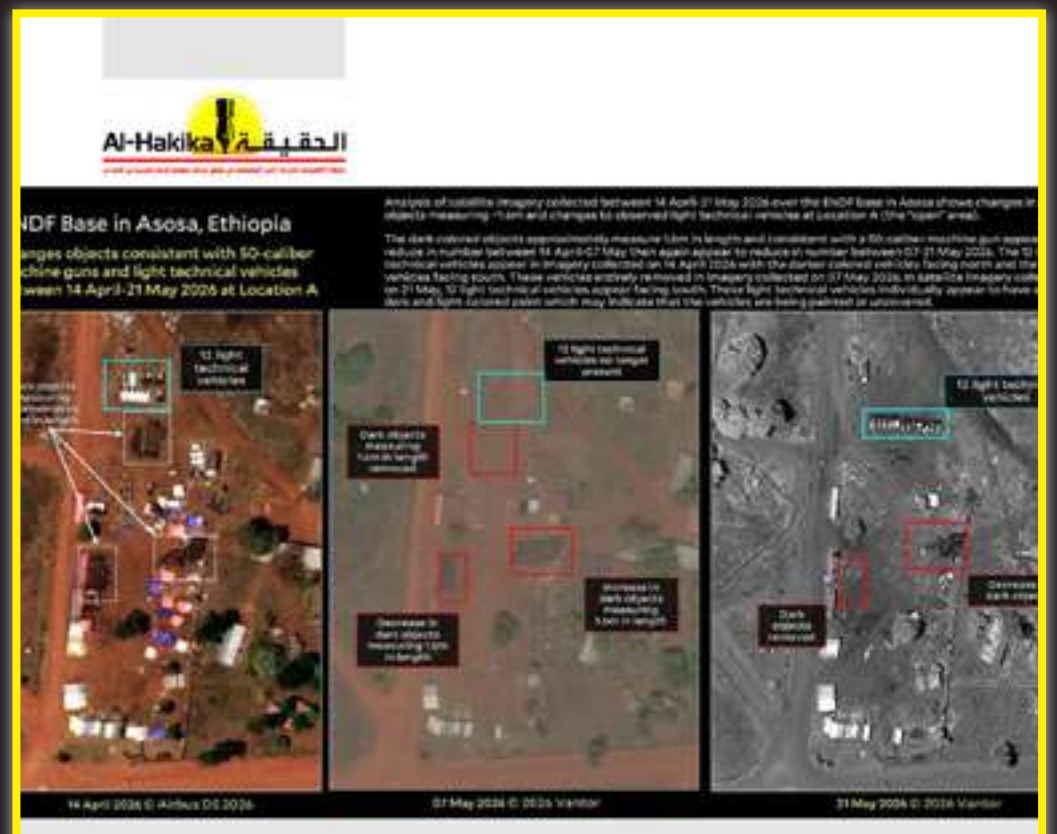

وصول ٥ ناقلات مركبات ضخمة و١٤ مقطورة، وهي سعة نقل كافية لتحريك قوة برية متكاملة يتراوح قوامها بين ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ جندي.

١٥ حاوية إمداد و٨ شاحنات جديدة، بالتزامن مع اكتمال تشييد حظيرة تخزين استراتيجية بطول ٧٠ متراً، إضافة إلى ٦٠ حاوية شحن تم رصدها بالمنطقة منذ يونيو الماضي.

وتثير هذه التحركات الميدانية المتشابكة على التخوم الشرقية للسودان تساؤلات حادة حول طبيعة الدور الذي تلعبه إثيوبيا في تغذية الحرب، في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي انتقادات واسعة بسبب غياب الموقف الحاسم تجاه الإمدادات العسكرية التي تفاقم الأزمة الإنسانية وإطالة أمد الحرب في السودان.

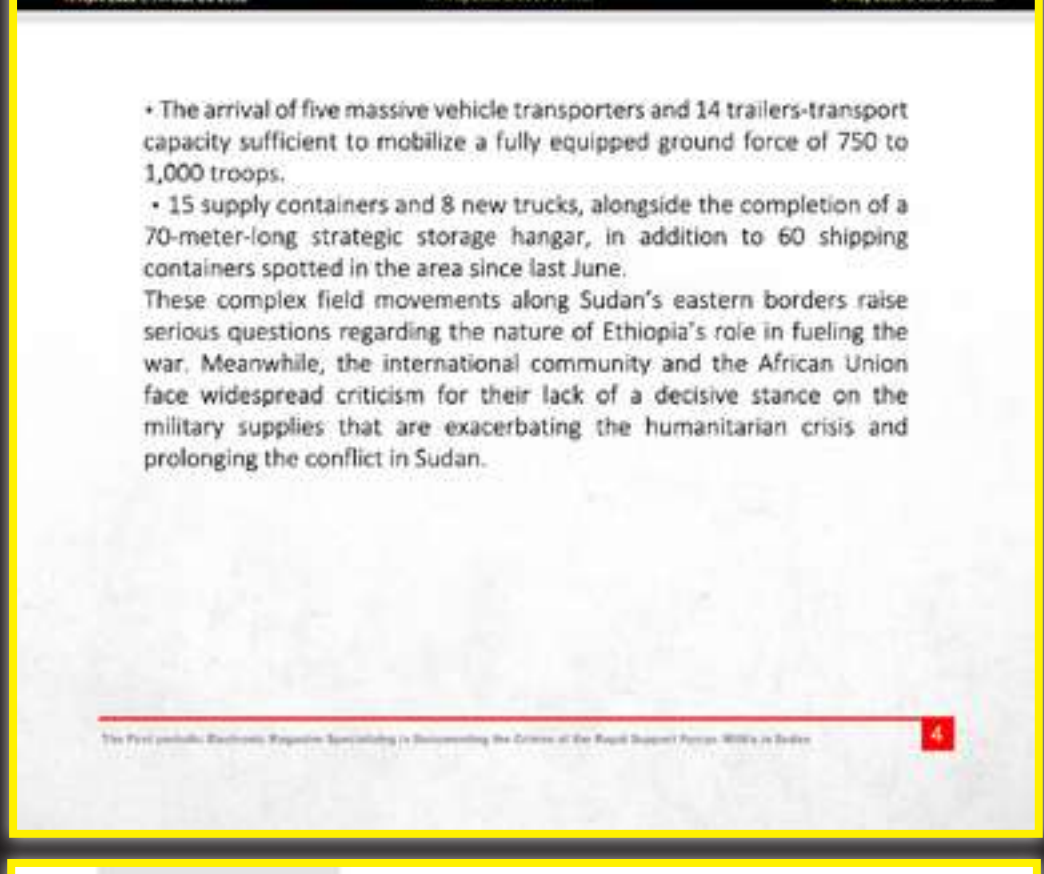

Citing an investigation by the Financial Times, the report details that at least 1.5 tons of stolen gold—valued at approximately $100 million—were smuggled into the UAE following the outbreak of the initial hostilities.

The wave of looting began with the Rapid Support Forces (RSF) militia seizing the government gold refinery in Khartoum and the Central Bank.

واستنادًا إلى تحقيق أجرته صحيفة "فايننشال تايمز"، يوضح التقرير أن ما لا يقل عن ١.٥ طن من الذهب المسروق، بقيمة تُقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار، جرى تهريبه إلى الإمارات عقب اندلاع المعارك الأولى. وبدأت سلسلة النهب باستيلاء مليشيا الدعم السريع على مصفاة الذهب الحكومية في الخرطوم والبنك المركزي، لتنطلق بعدها السبائك عبر الحدود نحو تشاد وجنوب السودان، قبل شحنها على متن طائرات تجارية وعسكرية إماراتية إلى أبوظبي.

محمد مأمون يوسف بدر يكتب: السودان في الأمم المتحدة :

حين يغيب الرئيس بتآمر: يحضر رجال الدولة

لم يكن الغياب اختياراً ولا كان ظرفاً أمنياً ولا عسكرياً. كان قراراً أمريكياً صريحاً لا تأشيرة لرئيس مجلس السيادة الفريق اول عبد الفتاح البرهان، ليبقى كرسي السودان فارغاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن الكرسي الفارغ لا يعني الصوت الغائب والمنصة الدولية ليست حكراً على من يملكون تأشيرات بل على من يملكون حقاً وموقفاً.

في نيويورك يقف وزير الخارجية السفير محي الدين سالم ليقول للعالم إن السودان ليس رقماً يُستبعد ولا دولة تُبتز ولا شعباً يُترك وحيداً أمام مرتزقة الدعم السريع ومن يدعمهم ويسلحهم. إنها لحظة فارقة واشنطن تغلق باباً والسودان يفتح صوتاً واشنطن تحاول إسكات الرئيس فإذا برجال الدولة يحملون الكلمة ويكملون الطريق.

نيويورك

محمد مأمون يوسف بدر

في كل أزمة كبرى تظهر معادن الرجال وتتضح ملامح الدولة الحقيقية. والسودان اليوم وهو يخوض واحدة من أقسى معاركه في تاريخه الحديث أثبت للعالم أن الدولة ليست شخصًا واحدًا، ولا منصبًا واحدًا، بل مؤسسات ورجال دولة قادرون على حمل المسؤولية في أحلك الظروف. وإن غياب رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عن حضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية ليس نهاية الطريق، بل هو اختبار حقيقي لما تملكه الدولة السودانية من كفاءات وقيادات قادرة على تمثيل السودان خير تمثيل أمام العالم.

وهنا يحضر السفير محي الدين سالم، وزير الخارجية كأحد أبرز رجال الدولة الذين يمكنهم أن يقفوا على منصة الأمم المتحدة ليقولوا كلمة السودان بكل قوة ووضوح. إنه الرجل الذي أثبت في كل المحافل الدولية والإقليمية أنه موقف مشرف يليق باسم السودان وشعبه وأن دبلوماسيته ليست مجرد كلمات بل مواقف وطنية راسخة.

إن غياب الرئيس عن هذا المحفل الدولي الهام كان من المفترض ألا يحدث لكن الظروف الأمنية والعسكرية التي يعيشها السودان فرضت واقعًا جديدًا. وهذا الواقع يجب ألا يُترك فراغًا يستغله أعداء الوطن والمتربصون بوحدته وأمنه. فالأعداء يترقبون كل غياب ويحاولون استغلال كل ثغرة لتمرير أجنداتهم الخبيثة ضد شعب السودان. ومن هنا تأتي أهمية أن يقف وزير الخارجية السوداني في نيويورك، ليقول للعالم بكل وضوح وثقة السودان هنا والسودان باق والسودان سيظل صامدًا أمام الظلم.

إن خطاب السودان في الجمعية العامة يجب أن يكون خطابًا تاريخيًا لا مجرد كلمات دبلوماسية. يجب أن يفضح الدعم الخارجي للميليشيات المتمردة وأن يضع العالم أمام مسؤولياته تجاه ما يحدث في السودان من جرائم وانتهاكات. يجب أن يذكر باسم الشهداء وأشلاء الأبرياء وتهجير الملايين وأن يجعل من هذه المنصة العالمية شاهدًا على الظلم الذي ارتكبته مرتزقة الدعم السريع والدول التي تدعمها وتسلحها وتغطي على جرائمها.

لقد حان الوقت لأن يسمع العالم صوت السودان الحقيقي لا صوت الميليشيات ولا صوت الدعاية المضللة. إن الشعب السوداني كله يعوّل على وزير الخارجية في هذه اللحظة الفارقة ويثق في قدرته على نقل معاناته وآماله وتطلعاته إلى الحرية والسلام والكرامة. وهذه الثقة ليست مجرد عاطفة بل هي إيمان بأن الدولة السودانية ما زالت بخير وأن بها رجال دولة قادرين على حمل الراية في كل المحافل.

إن التاريخ لا يكتبه من يجلس في الظل بل من يقف في وجه العواصف. والسفير محي الدين سالم أمام فرصة تاريخية ليكتب اسمه في صفحات المجد الوطني ليس فقط كوزير خارجية بل كرجل دولة وقف في أصعب الظروف ليقول كلمة السودان بكل شجاعة واقتدار.

وعلينا جميعًا شعبًا بالدخل وجاليات سودانية بالخارج ومؤسسات أن نكون خلفه وأن نشد من أزره وأن نوصل صوتنا إلى نيويورك وإلى كل العواصم. فلنكن يدًا واحدة وقلبًا واحدًا وصوتًا واحدًا خلف رجال الدولة الذين يحملون أمانة السودان في هذه المرحلة الدقيقة.

السودان سيظل صامدًا وسيظل شامخًا وسيظل بإذن الله منتصرًا. وسيذكر التاريخ أن في أحلك اللحظات وقف رجال من أمثال السفير محي الدين سالم ليقولوا للعالم السودان أكبر من الأزمات وأقوى من المؤامرات.

أبوبكر علي طه يكتب: الحوار السوداني بين إدارة الحرب وتأسيس الدولة كيف يتحول إلى رافعة للأمن القومي والاستقرار والازدهار؟ ٢-٢

الحوار الذي يحتاجه السودان ليس طاولة أخرى بل مشروع دولة يجيب عن السؤال الأكبر: كيف نبني دولة سودانية لا تنتج الحرب مرة أخرى؟

قيمة الحوار لا تقاس بعدد القوى السياسية التي تجلس حول الطاولة بل تقاس بما يستطيع أن ينتجه من شرعية ومؤسسات وقواعد دستورية

أصبحت الحرب السودانية مرتبطة بدرجات مختلفة بالبيئة الإقليمية والدولية وهنا تصبح ملكية السودانيين للعملية السياسية مسألة إستراتيجية

دخل السودان مرحلة مختلفة من أزمته التاريخية الحرب التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣م ليست مجرد مواجهة على السلطة بين طرفين الحرب أصبحت بحسب توصيفات سودانية ودولية مختلفة، أزمة متعددة الأبعاد تمس بقاء الدولة ووحدتها وسلامة مجتمعها وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية وقد أدى استمرارها إلى نزوح أكثر من ١٤ مليون شخص وفق تصريحات أممية حديثة فيما يواجه نحو ٢٠ مليون شخص مستويات مرتفعة من الجوع مع تراجع شديد في تمويل الاستجابة الإنسانية في هذه البيئة يظهر الحوار السوداني-السوداني كمسار سياسي جديد يجري بالتوازي مع المسار العسكري والإنساني والاقتصادي السؤال الإستراتيجي ليس هل يكون السودان مع الحوار أم ضده؟ السؤال ما الوظيفة التي ينبغي أن يؤديها الحوار حتى يتحول من مجرد اجتماع سياسي جديد إلى أداة لإعادة بناء الدولة وتعزيز أمنها القومي؟ هنا تكمن أهمية التمييز بين الحوار الذي يعيد إنتاج الأزمة والحوار الذي يساعد على تجاوزها الحوار الذي يبدأ من تقاسم السلطة قبل تحديد شكل الدولة أو من إعادة توزيع النفوذ قبل معالجة جذور الاختلالات الأمنية والمؤسسية يصبح امتدادا للأزمة بأدوات سياسية أما الحوار الذي ينطلق من الدولة، السيادة، وحدة المؤسسات، الأمن القومي، إعادة الإعمار، العدالة، الدستور، الحكم المحلي والتنمية يمكن أن يؤدي وظيفة مختلفة تماما للإنتقال بالسودان من إدارة الحرب إلى تأسيس مرحلة ما بعد الحرب.

من هذه الزاوية لا ينبغي النظر إلى الحوار باعتباره بديلا عن أي مسار قائم ينظر الية باعتباره مسارا سياسيا مؤسسيا يهيئ شروط الدولة التي يفترض أن تنشأ بعد انتهاء الحرب.

الثالث عشر: الأمن القومي والاقتصاد - لا أمن بلا إنتاج:

الحوار الذي يناقش السلطة ويتجاهل الاقتصاد سيجد نفسه أمام دولة ضعيفة الموارد السودان يمتلك عناصر قوة اقتصادية كبيرة لكن الحرب أضعفت قدرته على تحويلها إلى قوة وطنية لهذا يجب أن ترتبط العملية السياسية بمشروع اقتصادي طويل المدى يقوم على: الزراعة، الصناعة، التعدين المنظم، الموانئ، الطاقة، البنية التحتية، التجارة و التعليم والتدريب هنا تبرز فكرة التحول الصناعي السودان لا يحتاج إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب السودان يحتاج إلى الانتقال من: اقتصاد استخراج الموارد إلى: اقتصاد إنتاج وتصنيع وتصدير وهذا التحول نفسه جزء من الأمن القومي.

الرابع عشر: الحوار والتنمية الإقليمية:

الحرب كشفت أيضا عن المركزية المفرطة في إدارة الدولة تمثل أحد الملفات التي تحتاج إلى معالجة لذلك الدولة المستقبلية تحتاج إلى صيغة أكثر توازنا للعلاقة بين:الخرطوم والأقاليم وبين: المركز ومناطق الإنتاج الأقاليم التي تنتج الذهب أو الزراعة أو الثروة الحيوانية أو الموارد الطبيعية يجب أن ترى أثرا واضحا لهذه الموارد في التنمية والخدمات والبنية التحتية يمكن للحوار أن يبحث في عقد تنموي جديد بين المركز والأقاليم ليس تقسيم السودان إلى مراكز نفوذ وإنما توزيعا أكثر عدالة للفرص والموارد داخل دولة واحدة.

الخامس عشر: البعد الخارجي - الحوار السوداني يجب أن يستعيد المبادرة الوطنية:

أصبحت الحرب السودانية مرتبطة بدرجات مختلفة بالبيئة الإقليمية والدولية حيث أن تقارير أممية حديثة تحدثت عن استمرار تأثير الدعم الخارجي في إطالة النزاع وهنا تصبح ملكية السودانيين للعملية السياسية مسألة إستراتيجية

لكن الحوار السوداني لا يعني رفض المجتمع الدولي الحوار السوداني يعني التمييز بين: الملكية السودانية و الدعم الدولي السودانيون يحددون: الأهداف، الأولويات، شكل الدولة، الدستور، ومصالحهم الوطنية. ويمكن للمجتمع الإقليمي والدولي أن يؤدي أدوارا مثل: التيسير، الضمان، الدعم الفني، التمويل، المساعدة في إعادة الإعمار هذه صيغة تسمح بالاستفادة من الخارج دون نقل مركز القرار الوطني إلى الخارج.

السادس عشر: الحوار والمصالحة الوطنية:

بعد الحرب لن يكون السودان بحاجة إلى اتفاق سياسي:

سيكون بحاجة إلى عملية مصالحة وطنية طويلة لكن المصالحة لا تعني نسيان الضحايا كما أن العدالة لا تعني بالضرورة استمرار الصراع إلى ما لا نهاية لذلك يمكن بناء منظومة متدرجة: توثيق الانتهاكات ← مساءلة قانونية ← تعويض الضحايا ← مصالحة مجتمعية ← إعادة دمج اجتماعي ← بناء مؤسسات تمنع التكرار والقاعدة المهمة: المصالحة التي لا تمنع تكرار الحرب ليست مصالحة مكتملة والعدالة التي لا تساعد على بناء المستقبل تحتاج إلى استكمالها بمسار للمصالحة الوطنية.

السابع عشر: ثلاثة مسارات للحوار:

من المفيد ألا ينظر إلى الحوار كحدث بل ينظر إليه كعملية ذات ثلاث مراحل المسار الأول: حوار تثبيت الدولة وهو حوار المرحلة الحالية وموضوعاته: السيادة، وحدة الدولة، دعم المؤسسات، توسيع المجال المدني، الخدمات، الأمن المجتمعي وإدارة آثار الحرب المسار الثاني: الحوار التأسيسي ويبحث في: الدستور، شكل الدولة، نظام الحكم، المركز والأقاليم، القوات النظامية، القضاء، الاقتصاد، الحقوق والحريات والعدالة المسار الثالث: حوار التنمية والازدهار بعد الاستقرار: إعادة الإعمار، التحول الصناعي، الزراعة، التعليم، الصحة، الطاقة، الموانئ، التجارة، التكنولوجيا والاستثمار وهكذا يصبح الحوار جسرا بين: الحرب ← الدولة ← الاستقرار ← الدستور ← التنمية ← الازدهار.

الثامن عشر: أربعة سيناريوهات مستقبلية:

السيناريو الأول: الحوار بوصفه منصة لتسوية نخبوية ينتهي إلى توزيع سياسي للسلطة دون معالجة بنية الدولة النتيجة المحتملة: إعادة إنتاج أسباب الأزمة بصورة جديدة السيناريو الثاني: الحوار بوصفه عملية تأسيس للدولة يربط الحوار بالدستور والمؤسسات والأمن والاقتصاد النتيجة المحتملة: انتقال تدريجي من إدارة الأزمة إلى بناء الدولة السيناريو الثالث: حوار موسع بلا أجندة تأسيسية تتسع المشاركة لكن تتعدد الملفات دون ترتيب للأولويات النتيجة المحتملة: شرعية اجتماعية أوسع لكن قدرة محدودة على تحويل المخرجات إلى سياسات السيناريو الرابع: حوار وطني متعدد المراحل يبدأ بتثبيت الدولة ثم ينتقل إلى التأسيس الدستوري ثم إلى التنمية النتيجة المحتملة: إمكانية بناء مسار طويل المدى يربط السياسة بالأمن والاقتصاد والمجتمع.

التاسع عشر: المعيار الحقيقي - ماذا يضيف الحوار إلى الدولة؟

هنا يمكن صياغة معادلة إستراتيجية تصلح لتكون الفكرة المركزية للحوار: قيمة الحوار = ما يضيفه إلى الدولة – ما يستهلكه من شرعيتها وقدرتها ووحدتها إذا أدى الحوار إلى: توسيع قاعدة الدولة + تعزيز الشرعية + بناء المؤسسات + استعادة المجال السياسي + تأسيس الدستور + دعم الاقتصاد = إضافة إستراتيجية أما إذا أدى إلى: إعادة إنتاج الاستقطاب + شرعنة القوة خارج المؤسسات + إضعاف المركز الدستوري للدولة + تقاسم السلطة دون معالجة أسباب الحرب = إعادة إنتاج للأزمة هذه ليست مسألة مرتبطة بطرف سياسي بعينه هذه معيار عام يمكن تطبيقه على أي عملية سياسية.

العشرون: كيف يصبح الحوار رافعة للانتصار السياسي بعد الحرب؟

الحروب لا تنتهي عندما يتغير ميزان القوة على الأرض النتيجة الإستراتيجية النهائية لأي حرب تتحدد بقدرة الدولة على تحويل ما تحقق ميدانيًا إلى نظام سياسي ومؤسسي مستقر من هنا أي مكاسب تحققت للدولة خلال الحرب لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد وقائع عسكرية عابرة وإنما إلى: استعادة للسيادة، استعادة للمؤسسات، استعادة للاقتصاد، استعادة للمجتمع، استعادة للسياسة، ثم تأسيس لنظام يمنع تكرار الحرب هنا يمكن أن يؤدي الحوار وظيفة مستقبلية مهمة: تحويل نهاية الحرب من نهاية عسكرية للنزاع إلى بداية سياسية لتأسيس الدولة.

الحادي والعشرون: الرؤية الإستراتيجية المقترحة: يمكن اختصار الرؤية المستقبلية في ستة انتقالات كبرى:

من الحرب إلى الدولة ليس بمجرد إيقاف القتال وإنما بإعادة بناء مؤسسات الدولة من الدولة المركزية إلى الدولة المتوازنة عبر إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم من التسويات المؤقتة إلى الدستور بحيث يصبح الدستور مرجعية دائمة لا وثيقة انتقالية أخرى من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الإنتاج بالزراعة والصناعة والتعدين والتجارة والموانئ والطاقة من الأمن العسكري إلى الأمن القومي الشامل بحيث تشمل الحماية الوطنية الغذاء والماء والطاقة والاقتصاد والمجتمع من إدارة الأزمة إلى بناء المستقبل وهذا هو الاختبار النهائي للعملية السياسية.

الخاتمة الإستراتيجية:

الحوار الذي يحتاجه السودان ليس طاولة أخرى بل مشروع دولة السودان لا يحتاج إلى حوار من أجل الحوار. ولا يحتاج إلى اتفاق سياسي جديد يضاف إلى أرشيف الاتفاقات والوثائق التي لم تستطع منع الأزمات السابقة. الحاجة الحقيقية هي إلى حوار يجيب عن السؤال الأكبر: كيف نبني دولة سودانية لا تنتج الحرب مرة أخرى؟ في سياق الحرب الحالية قيمة الحوار لا تقاس بعدد القوى السياسية التي تجلس حول الطاولة بل تقاس بما يستطيع أن ينتجه من شرعية ومؤسسات وقواعد دستورية وقدرة اقتصادية وأمن قومي ومصالحة اجتماعية من هذه الزاوية يمكن النظر إلى الحوار باعتباره أحد المسارات التي يمكن أن تواكب المسار الأمني والعسكري والإنساني لا أن تحل محله أو تتنافس معه الجيش والمؤسسات الأمنية والدولة تحتاج في المدى البعيد إلى نظام دستوري يحمي الدولة ويحمي مؤسساتها من الشخصنة والتسييس والانقسام والمجتمع المدني يحتاج إلى مجال سياسي آمن ومنظم والأقاليم تحتاج إلى عدالة في السلطة والموارد والتنمية والاقتصاد يحتاج إلى السلام والإنتاج والاستثمار والشعب يحتاج إلى دولة توفر الأمن والعدالة والخدمات والفرص أما السودان يحتاج إلى الانتقال من سؤال: من ينتصر؟ إلى سؤال أكثر عمقا: ماذا نفعل بانتصار الدولة وكيف نحوله إلى سلام مستدام ودستور دائم واقتصاد منتج ودولة قوية وعادلة؟ الحرب مهما طال أمدها لا يمكن أن تكون مشروع الدولة النهائي والحوار مهما اتسعت طاولته لا يمكن أن يكون بديلا عن الدولة المشروع الحقيقي هو الدولة السودانية. وحين يصبح الحوار وسيلة لتثبيت سيادتها وتوسيع قاعدتها المجتمعية وبناء دستورها وإعادة تنظيم مؤسساتها وإطلاق اقتصادها ومعالجة أسباب النزاع ينتقل من كونه عملية سياسية إلى كونه أداة من أدوات الأمن القومي وبناء الدولة وعندها يصبح الانتقال المنشود واضحا: من الصمود إلى الاستقرار ومن الاستقرار إلى التأسيس ومن التأسيس إلى التنمية ومن التنمية إلى الازدهار وهذه هي النقطة التي يمكن أن تجعل الحوار إضافة إلى مسار الدولة السودانية في هذه المرحلة لا خصما منه.

جامعة كري

إعلان التقديم لقبول أبناء العسكريين (القوات المسلحة) للعام 2026-2027م

١. تعلن جامعة كرري (أمانة الشئون العلمية) عن تخصيص نسبة (٢٥%) من فرص القبول على النفقة الخاصة لأبناء العسكريين وأبناء المعاشيين من منسوبي القوات المسلحة وذلك وفقاً لشروط القبول على النفقة الخاصة الموضحة أدناه :

- أن يكون مقدم الطلب أو والده أو والدته من منسوبي أو معاشي القوات المسلحة .
- أن يكون المتقدم مستوفى شروط القبول للكلية المعنية وحاصل على الحد الأدنى لنسبة القبول المحددة للدخول في المنافسة .

2- مطلوبات التقديم :

أ- صورة من الشهادة الثانوية للعام 2026م فقط .

ب- خطاب من شئون الضباط أو شئون الرتب الأخرى أو المعاشيين يُثبت الانتماء للقوات المسلحة .

ج- استمارة التقديم الالكتروني (الدور الاول) للجامعات السودانية للعام 2026م . تاكد انك قد قدمت و اكملت التقديم في الدور الاول للتعليم العالي ولديك استمارة ورقم استمارة .

د- صوره من الرقم الوطني .

هـ-إيصال مالي بقيمة عشرة الف جنية سوداني (رسوم التقديم) . تسدد رسوم التقديم باستخدام نظام الفواتير في تطبيق بنك امدرمان الوطني (فواتير- تعليم - جامعة كرري - رسوم تقديم الكتروني) برقم الجلوس للطالب المتقدم . يتم السداد بعد ادخال البيانات الاساسية (الاسم ورقم الجلوس وبيانات الوالد) في برنامج التقدييم الالكتروني حسب الرابط في الفقرة 7.

3- لمعرفة الرسوم الدراسية والحد الادني لنسبة القبول لمختلف الكليات يمكن الاطلاع عليها في دليل القبول للجامعات السودانية (admission. gov. sd) او عبر رابط اعلان التقديم لجامعة كرري :

https://karary.edu.sd/news/announcement-of-ar-2027-2026-applications-for-admission

4. تاريخ التقديم :

يبدأ التقديم يوم الاحد الموافق 27/ / 2026م ويستمر حتي الاحد الموافق 4/10/2026م

. علي الطلاب تجهيز المطلوبات في البند رقم (2) وهي تعتبر اساس التقديم للدخول في منافسة ابناء العسكريين .

6. القبول لهذه الفرص عن طريق التنافس الحر على أساس العدد المخصص ونسبة النجاح في الشهادة الثانوية .

7. التقديم الكترونياً باستخدام الرابط karary..http://reg3 edu.sd/admission

. لمعرفة طريقة التقديم يرجي الاطلاع علي دليل التقديم

. يوجد مركز للتقديم الالكتروني داخل الجامعة بموقع الجامعة مجمع بانت - ام درمان شارع الاربعين لمساعدة المتقدمين .

إعلان تجنيد

يرغب

السيد مدير فرع

الإدراة في تجنيد أفراد للعمل بالقوات المسلحة (هيئة المساحة السودانية)، وذلك حسب الشروط التالية:

- أن يكون سوداني الجنسية.
- أن لا يقل العمر عن ١٨ ولا يزيد عن ٢٨ سنة.
- أن يكون لائقا طبيا.
- أن لا يكون قد سبقت إدانته في جريمة تخل بالشرف والأمانة.
- أن يكون حسن السير والسلوك.
- أن يكون حاصلا على شهادة الأساس كحد أدنى

الشهادات المطلوبة:

شهادة الميلاد أو التسنين.

الرقم الوطني

شهادة سكن

٢- يمنح الحاصلين على الشهادة الجامعة (بكالريوس رتبة الرقيب ، دبلوم ٢سنوات رتبة العريف)

يتم التقديم أمام بوابة المساحة العسكرية بكرري جوار صينية الحلفايا بشارع الوادي في الفترة من ٥ إبريل ٢٠٢٦م وحتى الأول من سبتمبر ٢٠٢٦م.

لواء كن/
الوليد عبدالقادر أحمد عجبنا
مدير فرع الإدارة

إعلان تجنيد

يرغب

السيد مدير

ادارة التنظيم والتسليح في تجنيد افراد للعمل بالقوات المسلحة (ادارة التنظيم والتسليح)، وذلك وفق الشروط التالية:

- ان يكون سوداني الجنسية.
- ان لا يقل العمر عن ١٨ ولا يزيد عن ٢٨ سنة.
- ان يكون لائقا طبيا.
- ان لا يكون قد سبقت ادانته في جريمة تخل بالشرف والامانة.
- ان يكون حسن السير والسلوك.

الشهادات المطلوبة:

الرقم الوطني او شهادة الميلاد، الشهادة السودانية او ما يعادلها او شهادة جامعية في مجال الحاسوب.

للاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام الآتية:

٠١٢٣٠٧١٦٦٩ - ٠١١٢٩٩٨٤١٣ - ٠١٢٣٢٠١٠٣١

السفير/ رشاد فراج الطيب يكتب: قراءة في البيان الأمريكي الجديد :

من أعطى واشنطن حق إعادة تعريف الشرعية في بلادنا !

لم يعد من الممكن قراءة الموقف الأمريكي من الحرب في السودان باعتباره مجرد مسعى إنساني لوقف القتال أو مبادرة دبلوماسية لحقن الدماء .

فالبيان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٦م ، تحت عنوان (الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في السودان) ، يحمل في طياته تحولاً مهماً في طريقة واشنطن لتعريف ماهية الحرب علي السودان ، ومفهوم الشرعية ، وشكل السلطة التي ينبغي أن تحكم السودان بعد الحرب .

بقلم

السفير / رشاد فراج الطيب

فالبيان ، من ناحية ، يدعو القوات المسلحة السودانية ومليشيا الدعم السريع إلى هدنة إنسانية وحوار سياسي شامل يقود إلى انتقال مدني ، وهي أهداف يمكن مناقشتها .

لكن الخطورة تبدأ عندما تنتقل واشنطن من الدعوة إلى وقف الحرب إلى إعادة تعريف من يملك الحق في تمثيل الدولة السودانية .

فالعبارة الأكثر وضوحاً وخطورة تقول إن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ، وقيادتيهما ، لا تمثلان «حكماً شرعياً أو دستورياً» للسودان ، وإنهما تحكمان بقوة السلاح وحدها ، وإن سلوك قائدي «الطرفين» يجعلهما غير مؤهلين لحكم البلاد .

وهنا ينبغي التوقف طويلاً .

فالبيان لا يكتفي بوضع الدعم السريع والقوات المسلحة في خانة طرفي النزاع العسكري ، وإنما يضعهما معاً في مستوى واحد عندما يتعلق الأمر بالشرعية السياسية ،

وهذه مساواة سياسية لا يمكن للحكومة السودانية أن تمر عليها مرور الكرام .

ذلك أن القوات المسلحة السودانية ، ليست تنظيماً مسلحاً نشأ خارج الدولة ثم حمل السلاح ضدها ؛ إنها المؤسسة العسكرية الرسمية للدولة السودانية ، ومهمتها الدستورية الأساسية هي حماية البلاد وسيادتها ووحدة أراضيها .

أما الدعم السريع فهو طرف مسلح دخل في مواجهة عسكرية مع الدولة ومؤسساتها .

ومن ثم فإن المساواة بينهما في توصيف الشرعية السياسية تعني بالضرورة المساواة القانونية بينهما ، وتؤدي عملياً إلى تمييع الفارق بين الدولة والتمرد .

وهذه هي العقدة التي ينبغي أن تنتبه إليها الخرطوم .

فالولايات المتحدة تقول إنها تريد « إعادة السلطة إلى الشعب السوداني » ، وتقول إنها مستعدة للعمل مع « أي طرف يكون شريكاً جاداً في السلام » ، لا مع الحكومة السودانية بوصفها الجهة التي تمثل الدولة !

كما أنها تدفع نحو حوار سياسي شامل يقود إلى حكومة مدنية .

وهنا يصبح السؤال مشروعاً : هل نحن أمام مبادرة لإنهاء الحرب ، أم أمام محاولة لإعادة هندسة المشهد السياسي السوداني في أثناء الحرب ؟

الحكومة السودانية لا ترفض السلام أو الحوار أو الانتقال السياسي من حيث المبدأ ، لكن من حقها ، بل من واجبها ، أن تسأل عن الأساس الذي يُبنى عليه هذا الانتقال ، ومن يحدد أطرافه ، ومن يمنح الشرعية لمن ، وما إذا كان السلاح الذي تمرد على الدولة سيصبح ، نتيجة التسوية السياسية ، طريقاً إلى السلطة التي عجز عن الوصول إليها من خلال التمرد العسكري المدعوم من الخارج .

والأخطر أن هذا البيان يأتي في سياق تصعيد أمريكي واضح .

فقد أفادت رويترز بأن الولايات المتحدة حجبت تأشيرة دخول رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن مصادر سودانية وغربية ربطت الأمر بمقترح أمريكي لهدنة مدتها ٩٠ يوماً.

وإذا صحت هذه الرواية ، فإن استخدام الحضور في الأمم المتحدة كورقة ضغط لإجبار قيادة الدولة على قبول ترتيبات سياسية أو عسكرية محددة يمثل تطوراً بالغ الحساسية والخطورة ، ويستدعي معالجة دبلوماسية وقانونية رفيعة المستوى .

ولا يمكن فصل ذلك عن الاتجاه الأمريكي للدفع نحو توسيع حظر السلاح المفروض على السودان ليشمل البلاد كلها ، في الوقت الذي تقول فيه واشنطن إن هدفها رفع كلفة الحرب على جميع الأطراف والشبكات التي تغذيها .

غير أن السؤال الذي يجب أن تطرحه الحكومة السودانية بوضوح هو : إذا كان المجتمع الدولي يريد وقف الحرب ، فلماذا لا يكون المدخل الحقيقي هو وقف الدعم الخارجي عن القوة التي تشن الحرب على الدولة ؟ ولماذا تُعامل الدولة ومؤسساتها الرسمية وكأنها مجرد طرف مساوٍ لقوة متمردة ؟

إن السلام العادل لا يبدأ بإلغاء الفروق بين المعتدي والمدافع ، ولا بتحويل الدولة إلى مجرد «طرف متحارب» داخل معادلة متساوية بين طرفين .

لقد أخطأت بعض المقاربات الدولية منذ بداية الحرب عندما اختزلت الأزمة في ثنائية «الجيش والدعم السريع» ، وكأن السودان يخوض حرباً أهلية تقليدية بين قوتين متكافئتين ، بينما المسألة في جوهرها أكثر وضوحا : هناك دولة ومؤسساتها ، وهناك تمرد مسلح ، وهناك أيضاً أبعاد إقليمية ودولية وتدفقات للسلاح والمال والدعم الخارجي .

وإذا أرادت واشنطن فعلاً مساعدة السودان ، فإن عليها أن توسع تعريفها للأزمة بدلاً من تضييقه .

أما الحكومة السودانية ، فإن أمامها الآن مجموعة من الخطوات الضرورية :

أولها : إطلاق تحرك دبلوماسي عاجل ومنظم في الإقليم والعواصم المؤثرة في العالم لشرح الفرق بين الدولة والقوة المتمردة ، وعدم ترك الرواية السودانية أسيرة للبيانات الامريكية .

وثانيها : إعداد مذكرة قانونية ودبلوماسية متكاملة توضح الوضع الدستوري والقانوني للمؤسسات السودانية ، ومهام القوات المسلحة ، وطبيعة نشأة الدعم السريع ومسار تمرده ، وتُرفع إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والدول المؤثرة .

وثالثها : المطالبة بأن تشمل أي مبادرة للسلام بنداً صريحاً بشأن وقف الدعم الخارجي عن الأطراف المسلحة ، مع آلية للتحقق من مصادر السلاح والتمويل والتجنيد والمرتزقة ، بدلاً من الاكتفاء بمطالبة الدولة بوقف عملياتها .

ورابعها : رفض أي مسار سياسي يمنح السلاح حقاً تفاوضياً يتجاوز حق المواطنين والقوى المدنية الحقيقية ، مع الانفتاح في الوقت نفسه على حوار مدني سوداني واسع لا يكون مفروضاً من الخارج ولا مصمماً لخدمة أجندة طرف دولي أو إقليمي .

وخامسها : التحرك داخل المؤسسات الدولية لمنع تحويل الحظر العام على السلاح إلى أداة لإضعاف الدولة ، لأن بصورة غير متكافئة في الواقع قد تكون نتائجه مختلفة جذرياً إذا كان التمرد يمتلك بالفعل مصادر خارجية متعددة للسلاح .

وسادسها : بناء جبهة دبلوماسية وإعلامية سودانية واحدة ، تضم الدولة والقوى السياسية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية والكفاءات السودانية في الخارج ، لتقديم خطاب مهني موثق لا يقوم على الانفعال ولا على الإنكار ، وإنما على الحقائق والقانون والمصالح الوطنية .

وسابعها ، وربما الأهم : ألا تدخل الحكومة السودانية في مواجهة خطابية مع الولايات المتحدة ، وإنما في حركة دبلوماسية ذكية لمواجهة مواقفها ، والي حراك شعبي وسياسي داخلي يؤكد للعالم التفاف الشعب حول جيشه وقيادته الشرعية .

فالسودان ربما يحتاج إلى واشنطن كشريك محتمل في السلام وإعادة الإعمار ، لكنه لا يستطيع أن يقبل بأن يتحول هذا الدور إلى وصاية على مستقبله السياسي أو إلى إعادة صياغة لشرعيته الوطنية من خارج حدوده .

إن السودان يحتاج إلى دبلوماسية سودانية أكثر حضوراً ووضوحاً وجرأة .

فالسلام مطلوب ، والحوار مطلوب ، والحكم المدني الذي يختاره السودانيون عبر مسار وطني ديمقراطي مطلوب .

لكن الطريق إلى ذلك لا ينبغي أن يمر عبر تسوية تضع الدولة والتمرد على قدم المساواة ، أو تمنح الخارج حق تحديد من هو الشرعي ومن هو غير الشرعي ، أو تجعل الهدنة مدخلاً لإعادة هندسة الدولة قبل أن تتوقف الحرب وتُصان سيادتها .

لقد آن الأوان لكي تقول الخرطوم لشركائها الدوليين بوضوح : نعم للسلام ، نعم للحوار ، نعم للانتقال المدني ، ولكن لا لإعادة تعريف الدولة السودانية باعتبارها مجرد طرف في الحرب ، ولا لتحويل التمرد إلى شريك مساوٍ للدولة في أصل الشرعية .

فالسودان يمكن أن يقبل الوساطة ، وأن يرحب بالسلام ، وأن ينفتح على العالم ، من دون أن يتنازل عن حقه في أن يقرر السودانيون وحدهم شكل دولتهم ومستقبل نظامهم السياسي .

وهذه ليست قضية حكومة أو قيادة أو مؤسسة بعينها ؛ إنها قبل كل شيء قضية دولة وسيادة ومستقبل وطن يملك الحق في تحديد مصيره .

إتجاه البوصلة

أ.د/ صلاح الدين خليل عثمان أبو ريان

السودان ... المستقبل وعدٌ جميل

الكرامة ظلٌّ ممتد نستظل به، و المستقبل وعدٌ جميل، لكنه لا يزال فكرةً مؤجلة، كنافذة لم نفتحها بعد. نحن لا نملك الغد لنضمنَّه، لكننا نملك اليوم،ونملك هذه المرحلة الانتقالية، وهي فرصة لا ينبغي أن تضيع وسط خلافات السياسة و ضجيج الطامحين إلى الكراسي.

نريد مرحلةً تُدخل رياح الوطنية إلى صدورنا، و تزيل من طريق السودان كل خلاف يضر به، وكل سلوك يربك مسيرته. فقد كشفت حرب الكرامة كثيرًا من الحقائق كشفت العجز،والأمية السياسية، وضيق الأفق،وغياب الخبرة لدى بعض القوى، كما كشفت أن بعض الأحزاب التقليدية لم تعد تملك البريق الذي كان يمنحها حضورها. ولذلك فإن السودان المقبل يحتاج إلى عقل جديد يتجاوز إرث الماضي، ويضع صنَّاعة المستقبل فوق صراع المواقع.

ومن هنا يأتي السلام بوصفه كفالةً حضارية، لا مجرد إسكات للبنادق فالسلام الحقيقي هو أن يبلغَ الإنسان من الوعي ما يجعله يختار الحوار بدل الصراع، والوطن بدل المصلحة،والمشاركة بدل الإقصاء. فالوطن ليس أرضًا فحسب،بل هو تكامل الأرض و الإنسان والزمان والقيم فيه تتحول الحقوق إلى واجبات، و الإنتماء إلى مسؤولية،والحرية إلى مشاركة في صناعة الغد.

ولذلك ينبغي أن يبدأ الحوار السوداني من الداخل، بعيدًا عن الخصومات والإملاءات، و بمشاركة الجامعات والقضاء والنيابة والأطباء والمهندسين و المعلمين، وسائر القوى السياسيةوالإقتصادية والإجتماعية. حوارٌ سوداني خالص،لا يبحث عن الغنيمة السياسية، وإنما عن استقرار الوطن وتوحيد إرادته.

ومن إختار أن يكون مع الخوالف، فليعلم أن السودان اليوم لا يحتاج إلى من يسأل: ماذا سأحصل؟ وإنما يحتاج إلى من يسأل: ماذا سأقدم فالمستقبل ليس وعدًا ننتظره ،وإنما وطنٌ نبنيه. وحين نمتلك شجاعة البناء، يتحول المستقبل من فكرة مؤجلة إلى حقيقة سودانية نراها بأعيننا ونعيشها بأيدينا. عاش السودان شامخًا، و عاشت قواته المسلحة حارسة لأرضه وسيادته. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، و الشفاء العاجل لجرحانا الشرفاء.

السودان وطنٌ يستحق أن نمضي به، بثقة وإيمان، من وحل التدهور إلى رحاب المستقبل الفسيح.

الذهب.. هل هو نعمة على اقتصاد السودان أم نغمة؟ 2-2

هموم وطنية

أسامة وداعة الله

ولأن المخطط الاماراتي الخبيث يستهدف جيوإقتصاديات السودان فإن الأمر يصبح أكثر خطورة عندما تتداخل تجارة الذهب مع تمويل الصراع،فوزارة الخزانة الأمريكية قالت في ٢٠٢٣ إن شركة «الجنيد» المرتبطة بقيادة الدعم السريع عملت في قطاعات متعددة بينها تعدين الذهب، واعتبرت الذهب والتعدين مصدراً مهماً للإيرادات المرتبطة بأسرة دقلو والدعم السريع، وفي يناير ٢٠٢٥، فرضت الخزانة الأمريكية عقوبات على شركات وأفراد قالت إنهم اشتروا ذهباً من السودان ونقلوه إلى دبي، وذكرت أن بعض هذه الأنشطة كانت مرتبطة بتمويل الدعم السريع،هذه الوقائع لا تعني أن كل إنتاج الذهب السوداني مرتبط بالحرب أو التهريب، لكنها تكشف خطورة غياب الرقابة المالية والتجارية الفعالة علية،فالذهب يمكن أن يمول التنمية، لكنه يستطيع أيضاً عندما يقع خارج النظام الرسمي أن يمول الاقتصاد الموازي، أو شبكات تهريب، أو أنشطة مسلحة وهنا تتحول النعمة إلى نغمة حقيقية. أما الفساد.. فالذهب بيئة خصبة له إذا غابت الشفافية كلما ارتفعت قيمة السلعة، واتسعت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق، وضعفت الرقابة، زادت فرص الفساد والتهريب والتلاعب. وهذا تحديداً ما يجعل ملاحظات د. وليد دليل حول سياسة التسعير الحالية مهمة.

فإذا كانت الدولة تشتري الذهب بسعر لا يعكس بصورة كافية حركة السوق وسعر الصرف، ثم تتأخر في سداد المستحقات، فإن المنتج سيبحث عن قناة أخرى تحقق له عائداً أفضل.

وبذلك يمكن لسياسة وضعت أصلاً لمحاربة التهريب أن تنتج عكس هدفها إذا لم تكن مرنة وعادلة.

وهذه هي المفارقة التي يجب أن تتوقف عندها الدولة لعدد من الأسباب:-

فالدولة لا يمكن لها محاربة السوق الموازي فقط بالأوامر لكن عليها جعل القناة الرسمية أكثر جاذبية من القناة غير الرسمية. ولهذا اقول بملء فيهي إن الذهب يمكن أن يصبح أحد أهم أدوات إعادة بناء الاقتصاد السوداني، بشرط ألا تنظر إليه الدولة باعتباره مجرد سلعة تستخرج وتباع. والمطلوب هو الانتقال من مفهوم اقتصاد الذهب إلى مفهوم اقتصاد الذهب المنتج للتنمية،والفرق بين الاثنين كبير.

أولاً: إنشاء بورصة أو منصة وطنية شفافة للذهب

يجب أن يكون هناك سعر معلن وشفاف يتغير وفق السعر العالمي وسعر الصرف وتكاليف الإنتاج، مع هامش معلوم للدولة والمنتج. ولا ينبغي أن تكون الدولة في مواجهة دائمة مع المنتج. فالمنتج ليس عدواً للدولة، كما أن الدولة ليست عدواً للمنتج. كلاهما يحتاج إلى الآخر.

ثانياً: إنهاء مشكلة التأخير في السداد

إذا سلم المنتج ذهبه اليوم، يجب أن يعرف متى سيحصل على مستحقاته وبأي سعر صرف. وإذا كان التضخم وسعر الصرف يتغيران بصورة حادة، فلا يجوز أن يتحمل المنتج وحده تكلفة تأخير السداد. وهنا يتفق جوهر المعالجة التي طرحها د. وليد دليل مع المنطق الاقتصادي: آلية التسعير يجب أن تكون ديناميكية، وآلية السداد يجب أن تكون محددة وملزمة.

ثالثاً: تحويل الذهب إلى مصدر لتمويل الزراعة

وهذه في رأيي هي الحلقة التي يمكن أن تغير المعادلة كلها. يمكن للدولة أن تخصص نسبة محددة من حصيلة الذهب الرسمية لصندوق قومي لإعادة بناء الإنتاج الزراعي. ليس صندوقاً للصرف الإداري، وإنما صندوقاً إنتاجياً يمول: الري والطلمبات والطاقة الشمسية. والتقاوي والأسمدة والمبيدات. والآليات الزراعية. وصيانة المشاريع الزراعية. والتخزين والتبريد. والنقل. والصناعات الغذائية المرتبطة بالمحاصيل. وبذلك يصبح الذهب ممولاً للزراعة بدلاً من أن يكون منافساً لها.

رابعاً: ربط التعدين بالتنمية المحلية

المناطق المنتجة للذهب يجب ألا ترى الذهب يخرج من أرضها ولا ترى التنمية. ينبغي أن تخصص نسبة واضحة من الإيرادات لصالح المناطق المنتجة، في صورة طرق ومياه وكهرباء ومدارس ومراكز صحية ومشروعات إنتاجية. وعندها يصبح المواطن في منطقة التعدين شريكاً في حماية الذهب من التهريب، لأنه يرى مصلحة مباشرة في بقائه داخل الدورة الرسمية.

خامساً: تحويل التعدين التقليدي من نشاط عشوائي إلى قطاع منظم

بدلاً من مطاردة المعدنين التقليديين فقط، يجب تنظيمهم. تسجيل المعدنين، إنشاء تعاونيات، توفير تقنيات استخراج أكثر أماناً، تنظيم شراء الذهب، توفير خدمات مالية، وتقليل استخدام المواد الخطرة. فالتعدين الأهلي واقع اقتصادي لا يمكن تجاهله، لكن يمكن تحويله من اقتصاد عشوائي إلى اقتصاد منظم.

سادساً: منع خروج الذهب دون حصيلة مصرفية

كل جرام يخرج بصورة رسمية يجب أن يكون مرتبطاً بفاتورة وإثبات منشأ ومشتري وحصيلة مالية. والهدف ليس التضييق على التجارة، وإنما معرفة من أنتج؟ ومن اشترى؟ ومن صدر؟ وكم دخل إلى السودان؟ فالمشكلة ليست في أن يبيع السودان الذهب للعالم، بل في أن يبيع السودان الذهب ولا يعرف أين ذهبت حصيلته.

سابعاً: استخدام جزء من حصيلة الذهب لاستقرار سوق الصرف

وهنا نصل إلى الجنيه السوداني. لا يمكن إعادة قوة الجنيه بمجرد قرارات إدارية أو منع تداول العملات الأجنبية. قوة العملة تأتي من الإنتاج والصادرات والثقة والاحتياطيات والنظام المالي. إذا دخلت حصيلة الذهب إلى الجهاز المصرفي، واستخدم جزء منها لتمويل واردات الإنتاج ومدخلات الزراعة والصناعة، فإن الذهب يمكن أن يساعد في زيادة عرض النقد الأجنبي الرسمي وتقليل الاعتماد على السوق الموازي. لكن يجب الانتباه إلى نقطة مهمة: الذهب وحده لا يستطيع إعادة سيادة الجنيه. الذهب يمكن أن يكون أحد الأدوات، أما الأساس فهو زيادة الإنتاج والصادرات غير الذهبية فالسودان لا يحتاج إلى الاختيار بين الذهب والزراعة. بل يحتاج إلى معادلة تجعل الذهب يخدم الزراعة والصناعة. ذهب يدر نقد أجنبي يجاب مدخلات إنتاج يؤدي الي زراعة وصناعة تؤدي إلي صادرات تدر نقد أجنبي تحقق استقرار الجنيه يخلق زيادة في الإنتاج وهذه هي الدورة الاقتصادية المطلوبة. أما المعادلة الخطرة فهي ذهب يهرب يجلب عملات أجنبية خارج النظام المصرفي تؤدي لمضاربة تؤدي لارتفاع سعر الصرف تخلق تضخم تؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج تتسبب في تراجع الزراعة والصناعة تخلق زيادة في الاستيراد تؤدي لمزيد من الضغط على الجنيه. اخلص الي أن المعادلة الأولى تحول الذهب لنعمة والثانية تجعل الذهب نغمة. ثمرة المقال الاول والثاني اريد ان اوصل رسالة وهي أن المشكلة ليست في الذهب وإنما في اقتصاد الريع لأن بلادنا حبلي بالموارد أرض زراعية، وثروة حيوانية، ومياه، ومعادن، وذهب، وموقعاً جغرافياً مميزاً. لكن الخطأ الاقتصادي هو أن يتحول مورد واحد إلى بديل عن بقية الموارد. فالذهب يجب ألا يكون بديلاً عن الزراعة، ولا عن الصناعة، ولا عن الثروة الحيوانية، ولا عن الصادرات الأخرى. بل يجب أن يكون ممولاً لها. وإذا استطاعت الدولة أن تضبط شراء الذهب وتصديره، وتغلق منافذ التهريب، وتوفر سعراً عادلاً للمنتج، وتسرع السداد، وتعيد حصيلة الصادرات إلى النظام المصرفي، ثم توجه جزءاً من هذه الحصيلة إلى الزراعة والصناعة والبنية التحتية، فإن الذهب يمكن أن ينتقل من كونه ثروة مدفونة إلى رافعة حقيقية لإعادة بناء الاقتصاد السوداني.

شئ للوطن

م.صلاح غريبة

نبض الاقتصاد: كيف يُعيد القطاع الخاص رسم ملامح الغد؟

تُشكل اللحظات الفارقة في تاريخ الشعوب اختباراً حقيقياً لمدى قدرة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية على الصمود، وإعادة الابتكار، والنهوض من بين ركام التحديات. وفي مرحلة تتطلب أعلى درجات التنسيق وتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، تتجه الأنظار نحو المحرك الأساسي لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي ومستدام: القطاع الخاص. إن المبادرات التي تجمع بين الشركاء الدوليين والجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية لا تُعبر فقط عن تحركات رسمية، بل تمثل شريان حياة يتدفق في أوردة اقتصاد يسعى لاستعادة عافيته.

لم تكن التحديات الأخيرة مجرد عقبات عابرة، بل كانت اختباراً قاسياً للمصانع، والمزارع، والشركات الصغيرة، والممرات التجارية التي تُغذي الأسواق. إن انقطاع سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التشغيل، وصعوبة الحصول على التمويل، تظل ملفات معقدة لا يمكن معالجتها عبر حلول جزئية أو فردية. وهنا تبرز أهمية صياغة استراتيجيات قائمة على الأدلة والبراهين، تحلل الواقع بدقة وتستند إلى مشاورات موسعة تضم كبار رجال الأعمال، وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر، والمؤسسات المالية التمويلية.

إن التحول من استجابة الطوارئ إلى التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى هو الفارق بين المسكنات المؤقتة والحلول الجذرية. فالرؤى المتمدة للأعوام القادمة تسعى إلى بناء أرضية صلبة تمكن الأعمال التجارية من استعادة زخمها، مما ينعكس مباشرة على تقليل معدلات الفقر ومواجهة انعدام الأمن الغذائي.

عند الحديث عن التعافي الاقتصادي، لا يمكن التغاضي عن العمود الفقري للاقتصاد الوطني: الأسواق الزراعية وشبكات صغار التجار والمزارعين. إن صمود هؤلاء الفاعلين في أوقات الأزمات ليس مجرد قصة نجاح فردية، بل هو دليل على المرونة الكامنة في المجتمع الاقتصادي المحلي.

دعم هذه الشرائح يمثل حجر الزاوية في أي خارطة طريق مستقبلية؛ فالاستثمار في تمكين المزارع الصغير وتوفير السيولة للتجار وفتح الممرات التجارية المعتمة يخلق تأثيراً مضاعفاً يمتد إلى سلاسل القيمة بأكملها. إن فتح منافذ التمويل المبتكرة وتخفيف الأعباء التشغيلية ليس مجرد دعم لوجستي، بل هو استثمار مباشر في أمن المجتمع والقدرة على الإنتاج الذاتي.

لا يمكن للقطاع الخاص أن يعمل في معزل عن بيئته الداعمة. وتكتسب الملتقيات التي تجمع بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب شركاء التنمية الدوليين و الإقليميين، أهمية استثنائية لكونها توفر المنصة الملائمة لتفكيك العزلة بين الرؤى النظرية والتطبيق العملي.

إن التوافق على خارطة طريق واحدة يضمن تكامل الجهود بتوحيد الرؤى بين المؤسسات المالية الحكومية والشركات الخاصة وشركاء التنمية الدوليين لتجنب تضارب الأولويات، وتوفير التمويل المستدام بجذب الاستثمارات وضمان تدفق القروض والمنح نحو المشاريع الأكثر تأثيراً ومرونة، وإعادة بناء الثقة بإرسال إشارات إيجابية للأسواق المحلية والدولية بأن بيئة الأعمال تتجه نحو الاستقرار والشفافية.

إن شعار التكاتف من أجل تعافي القطاع الخاص ليتعافى الوطن يلخص فلسفة اقتصادية متكاملة: المحرك الفعلي للنمو وخلق فرص العمل هو قدرة الأفراد والشركات على الإنتاج والابتكار. عندما تتوفر البيئة التمكينية وتُذلل العقبات أمام حركة التجارة والإنتاج، تتراجع ظواهر الفقر والعوز تلقائياً، وتتحول الطاقات المعطلة إلى قاطرة تدفع بالبلاد نحو الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

تظل العبرة دائماً في القدرة على تحويل المخرجات والاستراتيجيات من أوراق العمل والمناقشات إلى واقع ملموس يحس به المواطن والمزارع وصاحب المشروع الصغير في حياته اليومية. إن بناء مستقبل اقتصادي صلب لا يتم في يوم وليلة، ولكنه يبدأ حتماً بوضع اللبنة الأولى عبر الحوار المسؤول والشراكة الفاعلة.

أخيرة

القوات المسلحة

العدد 67418

الخميس 13 ربيع الثاني 1448هـ الموافق 24 سبتمبر 2026م

الجمعية العامة .. هندسة المواقف ومأزق الاحتمالات

وجه الحقيقة

إبراهيم شقلاوي

الواضح أن حرب الكرامة انتقلت من ساحات القتال الي المنابر الدولية عبر الصراع على القرار الوطني، لتدخل مشاركة الخرطوم في اجتماعات الدورة الـ٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة اختبارًا سياسيًا صعبا تتداخل فيه الضغوط الدولية مع حسابات إعادة تشكيل الدولة، ودفعها نحو تفاهمات قد تتجاوز وقف الحرب إلى رسم ملامح مستقبلها السياسي والسيادي.

وهذا لاتجاه يكشفه تأخر تأشيرة الرئيس عبد الفتاح البرهان إلى نيويورك، فبحسب «رويترز» ، تبدو التأشيرة مرتبطة بموقف البلاد من مقترح أمريكي لوقف إطلاق النار ٩٠ يومًا، وهو ما أثار قلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ودفع الأمانة إلى إثارة الأمر مع واشنطن.

الواضح ان التأشيرة باتت ورقة سياسية. فإذا صدرت، يمكن أن يعني ذلك الفصل بين الخلاف السياسي والالتزامات المرتبطة باستضافة اجتماعات المنظمة الدولية. أما إذا استمر عدم إصدارها، فإن الأمر يضع الأمم المتحدة أمام اختبار لحدود قدرتها على ضمان مشاركة الدول الأعضاء في منبرها، ويضيف بعدًا جديد إلى العلاقة المتوترة بين الخرطوم وواشنطن.

وإذا ثبت ربط التأشيرة بشرط سياسي، فالمسألة تتجاوز السفر إلى سيادة السودان وحقه في المشاركة الكاملة في الجمعية العامة. وعندها تصبح القضية أعمق من خلاف بين الخرطوم وواشنطن، فالجمعية العامة منبر للدول الأعضاء، لا ساحة تُستخدم فيها التأشيرة لفرض الإرادة السياسية، او ابتزاز الدول، فالسودان له كامل الحق في مخاطبة العالم بقضيته العادلة. وليس لاحد الحق في انتزاع ارادة السودانين عند ابواب المنابر الدولية.

وفي هذا السياق يأتي مقال البرهان المنشور في مجلة **Foreign Policy** الأمريكية، داعيًا إلى إنهاء الحرب بصورة دائمة، ووقف التدخل الخارجي، وربط السلام بمسار سياسي سوداني، مع التركيز على الانتهاكات والدعم الخارجي لميليشيا الدعم السريع . لذلك اختيار البرهان لمنصة أمريكية مؤثرة يمنح الرواية السودانية فرصة للوصول إلى الراي العام الإقليمي والدولي، والي دوائر سياسية وإعلامية وبحثية داخل الولايات المتحدة.

لكن معركة الرواية لا تحسم وحدها الموقف الدولي، فالدول تتحرك وفق مصالحها، والوقائع على الأرض . ومن هنا تكتسب دعوة غوتيريش لمساءلة الدول التي تطيل أمد الحرب أهمية بالنسبة للخرطوم، لأنها تفتح مساحة أوسع لمناقشة أثر التدخل الخارجي في استمرار الصراع.

وفي المقابل، يبرز حضور عبد الله حمدوك ووفد «صمود» في لقاءات دولية موازية، رغم أنه لا يحمل تفويضًا رسميًا لتمثيل السودان في هذه المحافل. وقد يكون وراء هذا الحضور سعي من جهات دولية لتقديمه كصوت بديل، خاصة مع ما يراه قطاع من السودانيين في «صمود» من قرب سياسي من الدعم السريع. وهنا لا يعود تعدد المسارات مجرد تنوع في المواقف، بل قد يتحول إلى صراع على من يتحدث باسم السودان.

وهنا تتقاطع ثلاثة مسارات: الدولة في نيويورك، والقوى السياسية في العواصم الدولية، والحوار السوداني – السوداني في الداخل. وقد تبدو متباعدة، لكنها يمكن أن تتحول إلى مكونات لمسار وطني إذا التقت حول القضايا الأساسية، بدل أن تصبح ساحات متنافسة على تمثيل السودان.

وتزداد أهمية ذلك لأن السودان بحسب وزير الخارجية، يدخل الجمعية العامة بملفات مترابطة، وقف الحرب، والمساعدات، وحماية المدنيين، والتدخل الخارجي، والسيادة، والتسوية السياسية، وإعادة الإعمار. وأي معالجة لأحدها ستؤثر في البقية، ولذلك فإن القضية ليست فقط كيف تنتهي الحرب، بل كيف تُدار المرحلة التي تليها وشكل الدولة التي ستخرج منها.

هذا السياق يمكن وصفه بـ«مأزق الاحتمالات» ،فالمسألة لا تتوقف على ما سيحدث في نيويورك، بل على ما ستنتجه من ضغوط وتفاهمات. قد تتجه واشنطن إلى التصعيد، أو الدفع نحو وقف إطلاق النار، أو الجمع بين الضغط والتسوية، بينما قد تطغى الحسابات الجيوسياسية على أي موقف دولي موحد. وفي المقابل، لا يملك السودان ترف الانتظار، فكلما غابت الرؤية الوطنية والمشروع ، اتسعت مساحة التدخل والضغط على قراره.

وبحسب #وجه_الحقيقة، فإن اجتماع الجمعية العامة ليس منصة للخطاب فقط، بل ساحة لهندسة المواقف. والتأشيرة نفسها أصبحت جزءًا من هذا المشهد. لذلك يحتاج السودان إلى تحويل حضوره الدولي من مجرد عرض للمواقف إلى إدارة فعالة للمصالح، وبناء التفاهمات، وحماية سيادته وقراره الوطني. دمتم بخير وعافية.

قسم الولاء

(أُقسم بالله العظيم أن أنذر حياتي لله والوطن وخدمة الشعب في صدق وأمانة وأن اكرّس وقتي وطاقتي طوال مدة خدمتي لتنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقي بموجب الدستور وقانون القوات المسلحة أو أي قانون آخر أو أي لوائح سارية المفعول وأن أنفذ أي أمر مشروع يصدر إليَّ من ضابطي الأعلى براً وبحراً أو جواً وأن أبذل قصارى جهدي لتنفيذه حتى لو أدى ذلك للتضحية بحياتي).